



**الاجتماع التحضيري الإقليمي العربي لاستعراض منتصف
المدة الشامل للعقد الدولي للعمل من أجل الماء
- 18 و 19 أيار/مايو 2022 -**

**مبادرات والتزامات وطنية لتسريع تنفيذ أهداف العقد
الدولي للعمل من أجل الماء**

جدول المحتويات

- ✓ مقَدِّمة
- ✓ مبادرات والتزامات الإمارات العربية المتحدة
- ✓ مبادرات والتزامات تونس
- ✓ مبادرات والتزامات الجزائر
- ✓ مبادرات والتزامات الجمهورية العربية السورية
- ✓ مبادرات والتزامات السودان
- ✓ مبادرات والتزامات العراق
- ✓ مبادرات والتزامات عمان
- ✓ مبادرات والتزامات دولة فلسطين
- ✓ مبادرات والتزامات الكويت
- ✓ مبادرات والتزامات ليبيا
- ✓ مبادرات والتزامات مصر
- ✓ مبادرات والتزامات المغرب
- ✓ مبادرات والتزامات موريتانيا
- ✓ مبادرات والتزامات اليمن

مقدّمة

في إطار التحضيرات الإقليمية لاستعراض منتصف المدة الشامل للعقد الدولي للعمل من أجل الماء، عُقد الاجتماع التحضيري الإقليمي العربي للعقد الدولي للعمل من أجل الماء بتاريخ 18 و19 أيار/مايو 2022. ركّز الاجتماع على تقييم التقدم الإقليمي في تحقيق الأهداف المتعلقة بالمياه وتحديد الثغرات والفرص الرئيسية في هذا المجال.

خلال إحدى جلسات الاجتماع، دعت الإسكوا الدول الأعضاء إلى مشاركة التزاماتها ومبادراتها للتسريع في تنفيذ أهداف العقد الدولي للعمل من أجل الماء. وعليه، قدّمت البلدان التالية عروضاً تقديمية حول مبادراتها والتزاماتها الطوعية وهي كالتالي:

- الإمارات العربية المتحدة - مبادرة استراتيجية الأمن المائي والاستراتيجيات القطاعية المترابطة مع المياه في دولة الامارات العربية المتحدة (المقدّم: السيد محمد الملا، مدير الموارد المائية، وزارة الطاقة والبنية التحتية)
- تونس - أهداف التنمية المستدامة ونظام دعم السياسات (المقدّم: السيد عبد الرحمان وصلي، مدير إدارة القطاع المائي، مكتب التخطيط والتوازنات المائية، وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري)
- الجزائر - استراتيجية تطوير قطاع المياه وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة (المقدم: السيد زاهر أوحسين، رئيس مكتب المياه الجوفية، وزارة الموارد المائية والأمن المائي)
- الجمهورية العربية السورية - الهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة، الخطط الوطنية والتحديات في الجمهورية العربية السورية (المقدّم: السيد محمد أسامة الأخرس، مستشار، وزارة الموارد المائية)
- عمان - سدود الشراكة المجتمعية (المقدّم: السيد خالد الهوتي، مدير دائرة مراقبة الموارد المائية، وزارة الثروة الزراعية والبحرية وموارد المياه)
- فلسطين - تشجيع البحث حول الأهداف الاستراتيجية لتحويل العلم نحو الهندسة والتطبيقات (المقدّم: السيد صبحي سمحان، مدير البحث والتطوير، سلطة المياه الفلسطينية)
- مصر - مبادرة حول ترشيد استخدام المياه وتأهيل الترع في مصر (المقدم: السيد رجب عبد العظيم، وكيل الوزارة الأول والمشرّف على مكتب الوزير، وزارة الموارد المائية والري)
- المغرب - البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي 2020-2027 (المقدّم: السيد سليمان قيشوح، رئيس قسم التزويد بالماء الشروب والصرف الصحي وتثمين مياه الامطار، المديرية العامة لهندسة المياه، وزارة التجهيز والماء)

كما قامت عدة دول بمشاركة التزاماتها ومبادراتها الطوعية للتسريع في تنفيذ أهداف العقد من خلال تعبئة إستمارة قامت بإعدادها الإسكوا لهذا الهدف، وهي: الإمارات العربية المتحدة، تونس، السودان، العراق، الكويت، ليبيا، مصر، موريتانيا، واليمن .

وعليه يشمل هذا الملف، بحسب التسلسل الأبجدي للدول، كلّ المبادرات والالتزامات الوطنية التي عُرضت خلال الاجتماع والتي تمّت مشاركتها من خلال الاستمارات.

مبادرات والتزامات الإمارات العربية المتحدة

الاجتماع التحضيري الاقليمي العربي لاستعراض منتصف المدة الشامل للعقد الدولي للعمل

من أجل الماء من 18 إلى 19 أيار/مايو 2022

اسكوا - بيروت - لبنان

(المشاركة عن بعد بتقنية الاتصال المرئي)

السيد الرئيس،

السيدات والسادة،

الحضور الكريم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

نيابة عن وزارة الطاقة والبنية التحتية بدولة الامارات العربية المتحدة، يسرني
مشاركتم الاجتماع التحضيري الاقليمي العربي لاستعراض منتصف المدة
الشامل للعقد الدولي للعمل من أجل الماء والذي تنظمه اللجنة الاقتصادية
والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) بالشراكة مع الأمانة العامة لجامعة الدول
العربية.

السيدات والسادة،

تعد المياه من أهم القضايا ذات الأولوية في دولة الإمارات العربية المتحدة، ونظرا
لموقعنا الجغرافي في المنطقة الجافة، فان دولة الإمارات تعاني من ندرة موارد

المياه الطبيعية، مع ارتفاع الطلب على المياه لأغراض التنمية الاجتماعية والاقتصادية، والاعتماد بشكل متزايد على مصادر المياه غير التقليدية. وقد انعكس ذلك بصورة واضحة في استراتيجية الحكومة الاتحادية ورؤية الإمارات 2021 وأجندتها الوطنية، بالإضافة إلى برنامج عمل مئوية الإمارات 2071 التي تشكّل برنامج عمل حكومياً طويلاً للأمد للوصول إلى محصلة تنموية وتطويرية شاملة كي تكون الإمارات أفضل دولة في العالم بحلول عام 2071.

في يناير 2017، أصدر مجلس الوزراء قراراً بوضع أهداف التنمية المستدامة في صميم خطط التنمية الحكومية وإستراتيجياتها وعملياتها على المستويين الاتحادي والمحلي، كما أعلن عن تأسيس اللجنة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة التي تضم في عضويتها 15 جهة حكومية للعمل على أجندة أهداف التنمية المستدامة ومن ضمنها الهدف السادس المعني بالمياه. وقد اعتمدت دولة الإمارات استراتيجية الأمن المائي 2036 في يناير 2018، بالإضافة إلى مجموعة من الاستراتيجيات القطاعية المترابطة مع المياه وهي استراتيجية الطاقة 2050، والاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي 2051 والسياسة العامة للبيئة والخطّة الوطنية للتغير المناخي 2017-2050.

كما أعلنت دولة الإمارات مؤخراً مبادرتها لتحقيق الحياد المناخي بحلول 2050، التي تأتي تتويجاً للجهود الإماراتية الهادفة إلى الإسهام بإيجابية في قضية التغير

المناخي، مما سيسهم محلياً في دعم وتعزيز التوجهات البيئية، وأجندات العمل الحكومية، ومشاركات القطاع الخاص لتمكين الابتكار وتطوير التكنولوجيا والتقنيات الحديثة في مجالات الزراعة والأمن الغذائي والمائي والمحافظة على الموارد الطبيعية، ونموذجاً عالمياً رائداً في جهود مواجهة تحدي التغير المناخي.

كما تم في منتصف 2021 إطلاق البرنامج الوطني لإدارة الطلب على الطاقة والمياه 2050 بهدف تعزيز جهود ترشيد استهلاك الطاقة والمياه ضمن برنامج وطني شامل يضع ويتابع مستهدفات ومؤشرات أداء سنوية لجميع الأنشطة المستهلكة للطاقة والمياه.

السيدات والسادة،

أعدت وزارة الطاقة والبنية التحتية استراتيجية الأمن المائي 2036 بالتنسيق والمشاركة مع جميع الهيئات والجهات المعنية بالمياه في الدولة. أعدت هذه الاستراتيجية من منظور وطني شامل لتغطي كافة عناصر سلسلة الامداد المائي وفي إطار زمني مدته عشرون عاماً. تركز استراتيجية الأمن المائي للدولة على ثلاثة برامج استراتيجية رئيسية هي: برنامج إدارة الطلب على المياه، وبرنامج إدارة الامداد المائي، وبرنامج الإنتاج والتوزيع للطوارئ. بالإضافة الى محاور مشتركة تشمل تطوير السياسات والتشريعات، وحملات التوعية والترشيد، واستخدام وتطوير التقنيات المتقدمة والابتكار، وبناء القدرات في مجال المياه.

تستهدف استراتيجية الأمن المائي بحلول العام 2036 خفض مستوى الندرة المائية، وزيادة قيمة انتاجية وحدة الماء، حيث سيتم خفض إجمالي الطلب على المياه في الدولة بنسبة 21%، وخفض متوسط استهلاك الفرد الى النصف، وزيادة نسبة إعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة الى 95%، ورفع نسبة تقنيات التحلية بالأغشية المستخدمة في تحلية مياه البحر الى أكثر من 50% ضمن التوجه القائم حالياً لفصل عملية تحلية المياه عن إنتاج الكهرباء والسعي الى زيادة استخدامات مزيج من الطاقة المتجددة والنظيفة والحرارة المهدورة لإنتاج المياه المحلاة ، كما تهدف الاستراتيجية الى تطوير نظام امداد مائي ذي مرونة عالية يحافظ على سعة إنتاجية وتخزينية وشبكة مائية متكاملة للاستجابة لحالات الطوارئ.

تمثل مخرجات استراتيجية الامن المائي 2036 استدامة مالية لقطاع المياه مقارنة باستمرار الوضع الاعتيادي بالإضافة إلى الأثر البيئي المتعلق بخفض انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون بما يعادل 100 مليون طن في محطات التحلية.

أما بالنسبة للبرنامج الوطني لإدارة الطلب على الطاقة والمياه، فقد أنجز البرنامج من خلال التعاون مع الشركاء الاستراتيجيين في الجهات الحكومية الاتحادية والمحلية والقطاع الخاص، بهدف تعزيز الجهود الوطنية في مجال إدارة الطلب وترشيد الاستهلاك، وزيادة كفاءة أهم 3 قطاعات مُستهلكة للطاقة (النقل

والصناعة والبناء) بنسبة 40%، بالاعتماد على أعلى المعايير العالمية، وضمن حملة وطنية هي الأكبر من نوعها على مستوى الدولة، ويتضمن محور المياه مبادرات لخفض استهلاك المياه في قطاعي الزراعة والمباني، ورفع كفاءة امداد المياه بحيث لا تزيد نسبة فاقد المياه في الشبكات عن 10% لجميع مرافق المياه، أما محور الترشيد فيركز على وضع خطة توعوية متكاملة لرفع وعي أفراد المجتمع في مجال ترشيد استهلاك الطاقة والماء ليصبح سلوكاً يومياً.

السيدات والسادة،

تشير تقارير الأمم المتحدة للعام 2020/2021 الصادرة حديثاً حول أهداف التنمية المستدامة 2030، تحقيق دولة الامارات 100% في مجال تقديم خدمات مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي والاصحاح. كما حققت الدولة نتيجة 79% في مجال الإدارة المتكاملة للموارد المائية، وهي من أفضل النتائج إقليمياً، ونسعى الى تحسين هذه النتيجة خلال السنوات القادمة من خلال ضمان الموائمة والتكامل بين استراتيجيات المياه والطاقة والبيئة والغذاء في الدولة.

أما بالنسبة للمشاريع الجديدة في الدولة، سيتم خلال الاعوام من 2021 الى 2024 تشغيل ثلاث محطات تحلية كبيرة تعمل بتقنية التناضح العكسي في كل من أبو ظبي ودبي وأم القيوين. ستضيف هذه المحطات سعة انتاجية تبلغ 420

مليون جالون يوميا من المياه المحلاة الى اجمالي السعة المركبة البالغة 1590 مليون جالون يوميا من المياه المحلاة القائمة حاليا.

السيدات والسادة،

من جهة أخرى، استضاف - في شهر مارس الماضي - معرض "اكسبو 2020 دبي" الحدث العالمي الأبرز الذي زاره أكثر من 24 مليون شخص من مختلف دول العالم فعاليات أسبوع المياه ومنتدى أعمال المياه بمشاركة صنّاع التغيير من القطاعين العام والخاص، بهدف نشر الوعي واستكشاف طرقٍ لتعزيز حماية موارد المياه وتعزيز الحصول على مياه الشرب الآمنة، وخدمات الصرف الصحي لجميع سكان الأرض بما يضمن استدامة الحياة على الكوكب.

ختاماً، أود أن أشكر دعوتكم الكريمة للمشاركة في أعمال الاجتماع التحضيري الاقليمي العربي لاستعراض منتصف المدة الشامل للعقد الدولي للعمل من أجل الماء، متمنيا للجميع كل التوفيق والنجاح.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

التزامات البلدان لتسريع تحقيق أهداف العقد الدولي للعمل من أجل الماء

مؤتمر الأمم المتحدة للمياه 2023 لاستعراض منتصف المدة الشامل للعقد

في كانون الأول/ديسمبر 2020، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار [A / RES / 75/212](#) الذي يوضح بالتفصيل الطرائق المعتمدة لعقد مؤتمر الأمم المتحدة للمياه 2023 والذي يتضمن استعراض منتصف المدة الشامل للعقد الدولي للعمل من أجل الماء. يسبق هذا المؤتمر اجتماعات تحضيرية إقليمية وعالمية.

وبحسب هذا القرار، يقدم الأمين العام للأمم المتحدة خلال هذا المؤتمر تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ أهداف العقد، وتحديد التحديات والعقبات المحتملة في تحقيقها وكذلك السبل المبتكرة لدعم تنفيذها والتعجيل بإحراز التقدم فيها. كما ينص القرار على توجيه المؤتمر دعوة إلى الدول وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة لتعلن التزامات طوعية تسهم بها في تنفيذ أهداف العقد.

كذلك دعا المجلس الوزاري العربي للمياه في دورته الثالثة عشر الدول العربية إلى مشاركة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بدراسة حالة حول إجراءات وطنية رئيسية اتخذتها منذ انطلاق العقد الدولي للعمل من أجل الماء تظهر التزامها بأهداف المياه المتفق عليها دولياً، وذلك لإثراء التقرير الإقليمي لاستعراض منتصف المدة الشامل للعقد والذي سيقدّم لإعلام تقرير الأمين العام ولتقديمها خلال مؤتمر الأمم المتحدة للمياه 2023. (ق 239، د.ع (13) م.و.ع.م - 2021/11/18).

كذلك حددت حكومتا مملكة هولندا وطاجيكستان اللتان ستشاركان باستضافة مؤتمر الأمم المتحدة للمياه 2023، المواضيع التي يمكن أن تتمحور حولها التزامات الدول نحو تحقيق أهداف المياه المتفق عليها دولياً والتي تشمل ولكن لا تقتصر على: حشد الدعم، رفع مستوى الوعي، بناء القدرات، الاستثمار في البحث والعلم، مشاركة البيانات، الشراكات، تطوير وتوسيع نطاق الاستثمارات في قطاع المياه والحفاظ.

وفي إطار التحضيرات الإقليمية لمؤتمر الأمم المتحدة للمياه 2023 تم عقد الاجتماع التحضيري الإقليمي العربي لاستعراض منتصف المدة الشامل للعقد الدولي للعمل من أجل الماء في بيروت في 18 و19 أيار/مايو 2022. خلال هذا الاجتماع عرض عدد من الدول التزاماته الطوعية لتسريع تحقيق أهداف العقد الدولي للعمل من أجل الماء وتم الاتفاق على إعطاء الدول فرصة إضافية لمشاركة الاسكوا بالتزاماتها الطوعية من خلال استبيان يعمم على الدول.

وبناءً عليه، نطلب من الدول العربية، التكرم بملء الاستبيان المرفق وترويدنا بمعلومات عن أهم الاستراتيجيات والإنجازات التي حققتها خلال النصف الأول من العقد (2018-2022) والتحديات التي تواجهها في قطاع المياه والتي تمنعها من تحقيق أهدافها واحتياجاتها لتخطي التحديات، والمبادرات والخطط التي وضعتها للنصف الثاني من العقد (2023-2028)، بالإضافة إلى تقديم التزام طوعي يساعد في تسريع تحقيق أهداف العقد الدولي للعمل من أجل الماء في نطاقها.

الدولة: دولة الإمارات العربية المتحدة	
الاسم: د. محمد الملا	نقطة الاتصال:
الوظيفة: مدير إدارة الموارد المائية	
الهاتف:	
البريد الإلكتروني: mohamed.almulla@moei.gov.ae	

الاستراتيجية/ الاستراتيجيات المتعلقة بقطاع المياه	
<ul style="list-style-type: none"> ● استراتيجية الأمن المائي 2036 ● استراتيجية الأمن الغذائي 2051 ● استراتيجية الطاقة 2050 ● برنامج عمل مئوية الإمارات 2071 	
اهم الإنجازات (2018-2022)	
<ul style="list-style-type: none"> ● زيادة السعة الانتاجية لمحطات تحلية المياه ● زيادة نسبة إعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة ● تعزيز برنامج الربط الشبكي بين الهيئات للتعامل مع الحالات الطارئة ● رفع السعة التخزينية للمياه العذبة من خلال مشروع التخزين الجوفي للمياه المحلاة ● زيادة السعة التخزينية لبرنامج حصاد المياه السطحية (مشاريع السدود) ● تطوير الخارطة المائية (الهيدروجيولوجية) للدولة ● دعم مبادرات البحث والتطوير والابتكار في مجال المياه 	
اهم التحديات	
<ul style="list-style-type: none"> ● ندرة موارد المياه العذبة الطبيعية ● ارتفاع الاستهلاك الزراعي للمياه الجوفية. ● تعزيز الإدارة المتكاملة للبيانات والمعلومات المائية ● التأثيرات المتوقعة للتغير المناخي على موارد المياه 	
اهم الاحتياجات	
<ul style="list-style-type: none"> ● استكمال تطوير سياسات الإدارة المتكاملة للموارد المائية. ● الحاجة الى رفع مستوى التنسيق وتبادل المعلومات بين الجهات المعنية العاملة في مجال المياه ● مواءمة الاستراتيجيات والبرامج ذات العلاقة 	
المبادرات والخطط (2022-2028)	
<ul style="list-style-type: none"> ● البرنامج الوطني لإدارة الطلب على الطاقة والمياه 2050 ● خطة الإدارة المتكاملة للموارد المائية – أبو ظبي 2030 ● الخطة الوطنية للتغير المناخي 2017-2050. 	



- استراتيجية دبي لإدارة الطلب على الطاقة والمياه 2030

الالتزامات الطوعية

- خفض الطلب على الموارد المائية بنسبة 21% بحلول 2036
- زيادة نسبة إعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة إلى 95%
- خفض نسبة فاقد شبكات المياه الى أقل من 10% بحلول العام 2036
- خفض انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون بما يعادل 100 مليون طن في محطات التحلية.

ملاحظة: تعبر الالتزامات الطوعية عن مستهدفات استراتيجية الأمن المائي 2036 لدولة الامارات العربية المتحدة التي تم اعتمادها في العام 2018.

مبادرات والتزامات تونس



ARAB REGIONAL PREPARATORY MEETING FOR THE MIDTERM COMPREHENSIVE REVIEW OF THE WATER ACTION DECADE
Beirut, Lebanon, 18-19 May

**LES INDICATEURS DE L'ODD 6 : OUTILS POUR L'ÉVALUATION
DE LA POLITIQUE NATIONALE DE GESTION DES RESSOURCES EN EAU
EN TUNISIE**

OUASLI Abderrahman (Tunisie) ouasliab@gmail.com



1

Plan de la présentation

- ALIGNEMENT DES CIBLES DE L'ODD AVEC LE CADRE POLITIQUE DE LA TUNISIE
- APPROPRIATION ET ENGAGEMENT POLITIQUE
- PILOTAGE ET MONTAGE INSTITUTIONNEL DES OBJECTIFS DE DÉVELOPPEMENT DURABLE AU NIVEAU DU MARHP
- EXPÉRIENCE TUNISIENNE POUR LE SUIVI DES PROGRÈS DES CIBLES DE L'ODD6
- REPORTING DE L'ÉTAT DES LIEUX DES INDICATEURS DE L'ODD6 DANS LA REVUE SECTORIELLE (RAPPORT NATIONAL DU SECTEUR DE L'EAU EN TUNISIE)



2

ALIGNEMENT DES CIBLES DE L'ODD AVEC LE CADRE POLITIQUE DE LA TUNISIE

1. **L'alignement des ODD avec la constitution** : Le taux d'alignement des cibles avec la Constitution de 2014 dans ses deux premiers chapitres et son Préambule ainsi que les engagements pris par la Tunisie est de 65%
2. **Intégration des ODDs dans le plan quinquennal de développement et les stratégies nationales** : 80% des cibles sont couvertes par les objectifs/actions du Plan Quinquennal de Développement (PQD 2016-2020) dont 49 cibles sont parfaitement alignées.
3. **Cadre de dépenses** :Intégrer les principes d'un développement durable dans les plans de développement et les **budgets annuels** selon une approche qui respecte les principes transformateurs de l'Agenda 2030 à savoir l'universalité, l'indivisibilité
4. **Analyse de l'alignement de la gestion du budget par objectif pour le programme eau (GBO_P3) par rapport aux ODD** : Une analyse simple des cibles définis dans le GBO_P3 et GBO-PED par rapport aux cibles des ODDs liés à l'eau (ODD6), indique que le cadre des indicateurs au niveau des GBO pour le programme « Eau » et le Programme « Environnement durable » présente 7 indicateurs



3

APPROPRIATION ET ENGAGEMENT POLITIQUE

- ❑ La Tunisie a finalisé son premier Rapport National Volontaire sur le suivi des ODD en 2019. Il a ciblé essentiellement 6 ODDs (4, 8, 10, 13, 16 et 17), positionnés dans l'axe thématique « encapaciter les personnes et assurer l'inclusivité et l'équité », et a abordé plus succinctement les 11 autres ODDs.
- ❑ Le 2^{ème} RNV (2021), a été élaborée avec l'appui du Système des Nations Unies en Tunisie,.
- ❑ Ce rapport :
 - (i) A dressé l'état d'avancement de la mise en œuvre des ODD, notamment les mesures prises pour assurer l'intégration des ODD dans le cadre national de développement.
 - (ii) A ,exposé également les dispositions adoptées en vue de contextualiser et adapter les ODD et leurs cibles au contexte national et,
 - (iii) les efforts déployés dans la perspective d'en favoriser la concrétisation et notamment au niveau des évidences relatives et les défis à relever.



4

PILOTAGE ET MONTAGE INSTITUTIONNEL DES OBJECTIFS DE DÉVELOPPEMENT DURABLE AU NIVEAU DU MARHP

A l'échelle du Ministère de l'Agriculture, des Ressources Hydrauliques et de la Pêche, il est à signaler deux initiatives :

1. Renforcement de l'ancrage institutionnel par la création d'un Comité de suivi de la mise en œuvre des ODDs- Agenda 2030, Dont les tâches se résument comme suit :

- Participation au calcul des indicateurs de suivi des ODD ;
- Formulation des besoins financiers et Préparation des documents de projets relatifs aux ODDs.

2) **Projet : L'Eau Dans Le Monde Que Nous Voulons : UN CADRE D'ACTION NATIONAL POUR LES OBJECTIFS DE DÉVELOPPEMENT DURABLE LIÉS À L'EAU;**

Projet mis en œuvre en collaboration avec UNU-INWEH (Canada) – Keco – UNOSD (Corée du Sud)

OBJECTIF DU PROJET :

- Développement d'un Système de suivi de l'environnement favorable pour la mise en œuvre des objectifs de développement durable lié à l'eau (ODD6), appelé SAP-ODD6 ;
- Permettre aux agences gouvernementales de travailler de manière participative pour créer une base de données intégrée pouvant être adoptée au niveau national ;
- Soutenir et renforcer la coopération et la communication entre les décideurs et la recherche scientifique ;



5

EXPÉRIENCE TUNISIENNE POUR LE SUIVI DES PROGRÈS DES CIBLES DE L'ODD6

- A Travers le projet « **L'Eau Dans Le Monde Que Nous Voulons : UN CADRE D'ACTION NATIONAL POUR LES OBJECTIFS DE DÉVELOPPEMENT DURABLE LIÉS À L'EAU** » et via le système de suivi SAP-ODD6 (PSS-SDG6),
- Le système SAP-ODD est conçu pour suivre et évaluer les degrés d'atteinte des indicateurs de l'ODD6 en fonction de sept (7) composantes constituant le format du système : **Etat**, **capacités**, **finances**, **politique et cadre institutionnel**, **Genre**, **intégrité**, **résilience ou RRC** (liées à l'eau),
- L'équipe qui gère le SAP-ODD6 est constitué des membres qui représentent tous les acteurs du secteur de l'eau (*Services et ministères impliqués dans le secteur de l'eau, domaine académique, secteur privé, ONG, etc.*)



6

EXPÉRIENCE TUNISIENNE POUR LE SUIVI DES PROGRÈS DES CIBLES DE L'ODD6

Lien : <https://sdgpss.net/en/home>

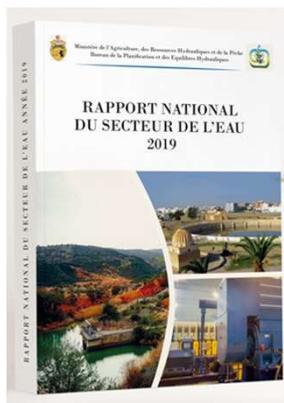


FIGURE : CAPTURE D'ÉCRAN DE LA PLATEFORME EN LIGNE DU SDG-PSS POUR L'ODD6



7

REPORTING DE L'ÉTAT DES LIEUX DES INDICATEURS DE L'ODD6 DANS LA REVUE SECTORIELLE (RAPPORT NATIONAL DU SECTEUR DE L'EAU EN TUNISIE)



PARTIE 9
ALIGNEMENT, INTÉGRATION DES POLITIQUES ET STRATÉGIES
DU SECTEUR DE L'EAU AVEC LES OBJECTIFS DU
DÉVELOPPEMENT DURABLE (ODD) ET ÉTAT DES LIEUX DES
INDICATEURS DE L'ODD 6



Rapport national du secteur de l'eau tunisien - 2019

HUITIÈME PARTIE
PORTAGE POLITIQUE, ALIGNEMENT, ET ÉTAT DES LIEUX DES
CIBLES
ET INDICATEURS DE L'ODD 6

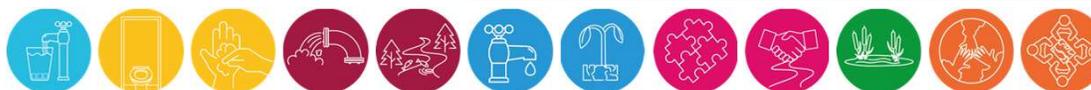
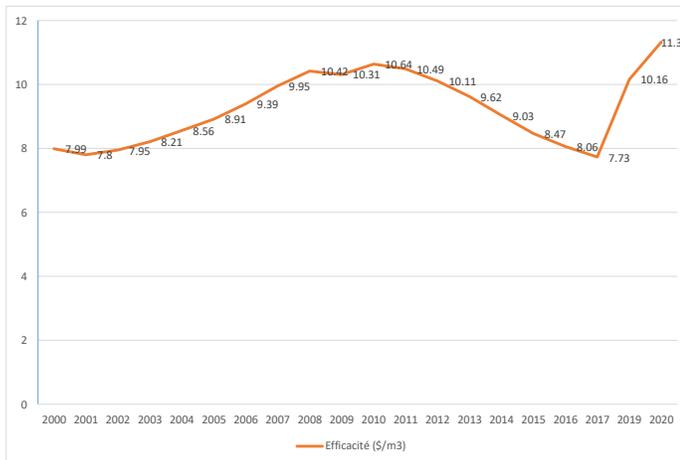


8

Etat des lieux des indicateurs 6.4.1 & 6.4.2

- Indicateur 6.4.1 : Progrès en matière d'efficacité de l'utilisation de l'eau

Secteur	Prélèvement (Mm3)	V. A. (en Milliards \$ USA constant de 2010)	Efficacité (\$/m3)	Efficacité en 2019
				2020
Agriculture (secteur irrigué)	2722,2	1,77711	0,65	0.27
Industrie	61,9	10,746	173,60	225.20
Service	813,5	28,22	34,69	32.25
Global	3597,6		11,33	10.16

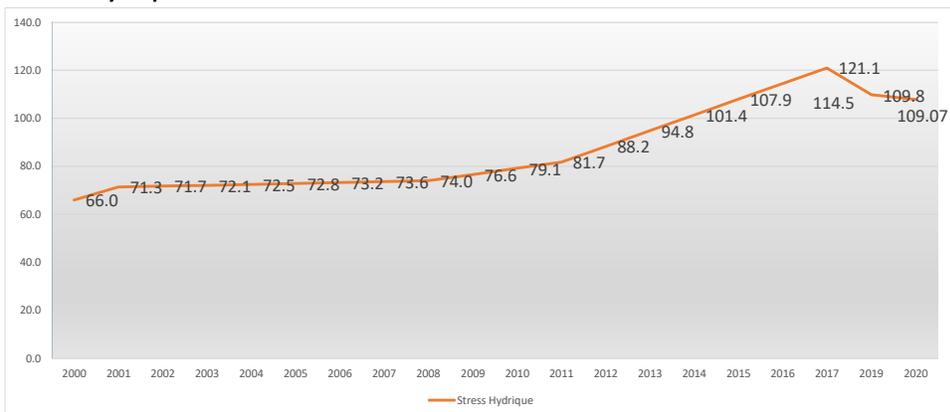


9

Etat des lieux des indicateurs 6.4.1 & 6.4.2

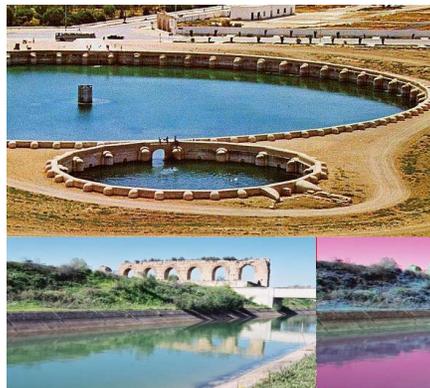
- Progrès de l'Indicateur 6.4.2 - Niveau de stress hydrique : prélèvements d'eau douce en proportion des ressources en eau douce disponibles

Indicateur 6.4.2 « Stress Hydrique » = 109.07 %



10

**MERCI POUR VOTRE
ATTENTION**



OUASLI Abderrahman - ouasliab@gmail.com



التزامات البلدان لتسريع تحقيق أهداف العقد الدولي للعمل من أجل الماء

مؤتمر الأمم المتحدة للمياه 2023 لاستعراض منتصف المدة الشامل للعقد

في كانون الأول/ديسمبر 2020، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار [A / RES / 75/212](#) الذي يوضح بالتفصيل الطرائق المعتمدة لعقد مؤتمر الأمم المتحدة للمياه 2023 والذي يتضمن استعراض منتصف المدة الشامل للعقد الدولي للعمل من أجل الماء. يسبق هذا المؤتمر اجتماعات تحضيرية إقليمية وعالمية.

وبحسب هذا القرار، يقم الأمين العام للأمم المتحدة خلال هذا المؤتمر تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ أهداف العقد، وتحديد التحديات والعقبات المحتملة في تحقيقها وكذلك السبل المبتكرة لدعم تنفيذها والتعجيل بإحراز التقدم فيها. كما ينص القرار على توجيه المؤتمر دعوة إلى الدول وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة لتعلن التزامات طوعية تسهم بها في تنفيذ أهداف العقد.

كذلك دعا المجلس الوزاري العربي للمياه في دورته الثالثة عشر الدول العربية إلى مشاركة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بدراسة حالة حول إجراءات وطنية رئيسية اتخذتها منذ انطلاقة العقد الدولي للعمل من أجل الماء تظهر التزامها بأهداف المياه المتفق عليها دولياً، وذلك لإثراء التقرير الإقليمي لاستعراض منتصف المدة الشامل للعقد والذي سيقدّم لإعلام تقرير الأمين العام ولتقديمها خلال مؤتمر الأمم المتحدة للمياه 2023. (ق 239، د.ع (13) م.و.ع.م - 2021/11/18).

كذلك حددت حكومتا مملكة هولندا وطاجيكستان اللتان ستشاركان باستضافة مؤتمر الأمم المتحدة للمياه 2023، المواضيع التي يمكن أن تتمحور حولها التزامات الدول نحو تحقيق أهداف المياه المتفق عليها دولياً والتي تشمل ولكن لا تقتصر على: حشد الدعم، رفع مستوى الوعي، بناء القدرات، الاستثمار في البحث والعلم، مشاركة البيانات، الشراكات، تطوير وتوسيع نطاق الاستثمارات في قطاع المياه والحفاظ.

وفي إطار التحضيرات الإقليمية لمؤتمر الأمم المتحدة للمياه 2023 تم عقد الاجتماع التحضيري الإقليمي العربي لاستعراض منتصف المدة الشامل للعقد الدولي للعمل من أجل الماء في بيروت في 18 و19 أيار/مايو 2022. خلال هذا الاجتماع عرض عدد من الدول التزاماته الطوعية لتسريع تحقيق أهداف العقد الدولي للعمل من أجل الماء وتم الاتفاق على إعطاء الدول فرصة إضافية لمشاركة الاسكوا بالتزاماتها الطوعية من خلال استبيان يعمم على الدول.

وبناءً عليه، نطلب من الدول العربية، التكرم بملء الاستبيان المرفق وتزويدنا بمعلومات عن أهم الاستراتيجيات والإنجازات التي حققتها خلال النصف الأول من العقد (2018-2022) والتحديات التي تواجهها في قطاع المياه والتي تمنعها من تحقيق أهدافها واحتياجاتها لتخطي التحديات، والمبادرات والخطط التي وضعتها للنصف الثاني من العقد (2023-2028)، بالإضافة إلى تقديم التزام طوعي يساعد في تسريع تحقيق أهداف العقد الدولي للعمل من أجل الماء في نطاقها.

الدولة: تونس	
الاسم: سمير الهدياوي	نقطة الاتصال:
الوظيفة: مدير المياه الجوفية بالنيابة	
الهاتف:	
البريد الإلكتروني: hadiaoui.samir@gmail.com	

<p>الاستراتيجية/ الاستراتيجيات المتعلقة بقطاع المياه</p> <ul style="list-style-type: none"> • الخطة العشرية الأولى: 1991-2000 : إستراتيجية تعبئة الموارد المائية لمدة عشر سنوات. • الخطة العشرية الثانية: 2001-2011 الإستراتيجية التكميلية الثانية لتعبئة المياه. • الخطة العشرية الثالثة: الى أفق 2030: • القيام بدراسات استشرافية لقطاع المياه إلى أفق: 2050 وضع خطة إستراتيجية شاملة ومتكاملة للمياه مع التأكيد على الجوانب الكمية والنوعية والأبعاد الاقتصادية والتكنولوجية والبحث العلمي بهدف تأمين التوازنات بين العرض والطلب
<p>اهم الانجازات (2018-2022)</p> <ul style="list-style-type: none"> • مشروع المياه 2050 – وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري بالتنسيق مع الوكالة الفنية الألمانية. • مشروع تحديد الملك العمومي للمياه ويهدف الى التحديد النهائي لمجري الاودية وضافها ضمن الاتفاقية الاولى المبرمة بين وزارة الفلاحة والموارد المائية ولصيد البحري وديوان قيس الاراضي والمسح العقاري. • مشروع مراجعة مجلة المياه الصادرة سنة 1975 وتهدف الى مزيد حماية الموارد المائية والملك العمومي للمياه وتشريك المجتمع المدني ومختلف الاطراف المتداخلة . • دراسة النظام الوطني للمعلومات للمياه (SINEAU) وتهدف الدراسة الى احداث المنظومات الاعلامية المناسبة للتصرف في قواعد المعلومات الخاصة بالموارد المائية والبيئية والتربة وتبادل المعلومات بين الاطراف المتداخلة. • دراسة خريطة الموارد المائية بالبلاد التونسية (CRET) وتهدف الى اعداد قاعدة معلومات جغرافية ورقمية للموارد المائية – وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري بالتعاون مع الوكالة الفرنسية للتنمية.
<p>اهم التحديات</p> <ul style="list-style-type: none"> • ندرة المياه و كيفية العمل على ضمان الأمن المائي واستدامته، • الضغط على موارد المياه و إختلال الجهوي بين الموارد و الإحتياجات في التغيرات المناخية المتوقعة، • تأمين حاجيات التنمية من المياه. • التصدي للاستغلال المفرط للخزانات الجوفية العميقة وقليلة العمق الذي ساهم في الهبوط المتواصل للمناسيب المياه وتدني نوعية المياه و ذلك بالعمل على تشريك جميع الأطراف

<p>المتداخلة و تطوير المنظومة التشريعية (تحيين مجلة، ...) و المؤسساتاتي.</p> <ul style="list-style-type: none"> • انتشار ظاهرة الحفر العشوائي والتعدي على الملك العمومي للمياه. • عوامل طبيعية (الندرة، وسوء التوزيع المكاني، و انخفاض السعة التخزينية للسود) • ضغوط بشرية (الإستغلال المفرط للمياه الجوفية، و تدهور نوعية المياه،...) • مخاطر تغير المناخ (الجفاف و نقص المياه).

اهم الاحتياجات

<ul style="list-style-type: none"> • ضمان التوازن بين العرض والطلب في أفق 2030 - 2050 • ضمان الأمن المائي في الحالات المناخية القصوى (فيضانات وجفاف). • التحكم في طلب المياه لمختلف الاستعمالات واعتماد الطرق المناسبة للاقتصاد في الماء. • البحث على مصادر التمويل لتنفيذ البرامج
--

المبادرات والخطط (2022-2028)

<ul style="list-style-type: none"> • القيام بدراسات استشرافية لقطاع المياه إلب أفق: 2050 وضع خطة إستراتيجية شاملة ومتكاملة للمياه مع التأكيد على الجوانب الكمية والنوعية والأبعاد الاقتصادية والتكنولوجية والبحث العلمي بهدف تأمين التوازنات بين العرض والطلب. • مواصلة ربط السود ودراسة تحويل فائض المياه: دراسة بصدد الإنجاز وقد استكملت مرحلتها الأولى. • مواصلة تنفيذ البرنامج الوطني لتحلية المياه البحر وتطوير التحكم في التقنيات. • تطوير شبكات القيس وأنظمة الإنذار المبكر والإعلان عن الفيضانات. • تطبيق التكنولوجيات الحديثة في مجال التصرف في المعطيات وتطوير قواعد المعلومات عبر تركيز المنظومة المعلوماتية الوطنية للمياه. • تطوير التغذية الإصطناعية للموارد المائية عن طريق المياه التقليدية وغير التقليدية. • مواصلة تعبئة الموارد المائية الجوفية من خلال تكثيف الآبار الاستكشافية خاصة في المناطق المعطشة. • تميم المناطق السقوية العمومية بالتركيز على الجانب المؤسساتاتي ومراحل ما بعد الإنتاج. • الاقتصاد في مياه الري: - مواصلة تجهيز المناطق السقوية بمعدات الاقتصاد في مياه الري مع إعطاء الأولوية لتجهيزات الري الموضعي. - التركيز على قيادة عمليات الري على مستوى الضيقة. - بلورة مخطط عمل الدراسات التقييمية المنجزة حول برنامج الاقتصاد في مياه الري.

الالتزامات الطوعية

<ul style="list-style-type: none"> • الرفع من نسبة تعبئة الموارد السطحية والجوفية ومواصلة تدعيم وتأمين الموارد المائية بالمنظومات مع العمل على ضمان إستدامة الموارد المائية المعبأة و تميمها • تطوير استعمال المياه غير التقليدية كتحلية مياه البحر و المياه المالحة لحاجيات الشرب وإستعمال المياه المعالجة في مجال الري. وفي هذا الإطار سيتم استكمال محطات التحلية بجنوب البلاد
--



- ويرمجة المحطات الأخرى لتأمين الحاجيات من مياه الشرب.
- المحافظة على الموارد المائية من الاستغلال المفرط والتلوث بجميع أنواعه،
- بحث استراتيجية تعنى بتممين استغلال المناطق السقوية الموجودة عبر مراجعة الإطار المؤسسي والإهتمام بمراحل ما بعد الإنتاج والإعتماد على المنظومات الفلاحية.
- التصرف المندمج والمستديم في الموارد المائية: ويهدف هذا التوجه إلى الرفع من أداء الشبكات والتجهيزات والتخفيض من ضياع الماء وتأمينه والإقتصاد فيه والمحافظة عليه من الإستنزاف والتلوث.
- تأمين تزويد الطلب على المياه: مواصلة انجاز السدود المبرمجة وتعليتها عند الحاجة ودعم محاور الجلب من مناطق الشمال إلى المناطق الأخرى.
- التصرف في الطلب: يهدف هذا التوجه إلى الإقتصاد والرفع من كفاءة استغلال مياه الري وتعبئة الموارد المائية غير التقليدية وتأمينها وإحكام التصرف في المنظومات المائية.
- التركيز على استدامة الأنظمة المائية بالوسط الريفي. وذلك من خلال النهوض بالمجامع المائية الموجودة وإعادة تنشيطها وإدخال المزيد من الحرفية عليها. وبالتوازي سيتم ايجاد حلول بديلة تعتمد على تشريك القطاع الخاص في إدارة الأنظمة المائية بالوسط الريفي. بالإضافة إلى تحسين دور المرأة في التصرف في المياه من خلال تشجيع العنصر النسائي على المشاركة في مجالس الإدارة.
- التصرف في المخاطر عوضاً عن التصرف في الأزمات: وذلك من خلال إقامة نظام توقعات مناخية وإعلان مبكر ونظام معلوماتي وطني للمياه.
- إحكام استغلال الموارد المائية الجوفية: وذلك بمواصلة نمذجة الموائد المائية المعروفة لتحيين موازنتها المائية وكذلك مواصلة برامج إستكشاف موائد مائية جديدة مع توجيهها نحو المناطق المعطشة مع المحافظة على الموارد المائية من الإستغلال المفرط بإرساء استراتيجية تواصل تركز على برامج تحسيس وتوعية المنتفعين وتطبيق ما جاء بمجلة المياه.
- التثمين الأقصى للموارد المائية المعبأة سواء كانت تقليدية أو غير تقليدية وذلك بالتأقلم والتكيف مع التغيرات المناخية.
- تدعيم الكفاءات والقدرات البشرية والمؤسسية.
- واثمين التكنولوجيا المتوفرة والبحث العلمي للأمن المائي.
- العمل على رسم خارطة توجهات زراعية.
- العمل تحسيس المجتمع المدني بندرة المياه وحثهم على حسن التصرف في الموارد المائية وتجنب الهدر.

مبادرات والتزامات الجزائر

استراتيجية تنمية قطاع المياه وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة

من خلال انتمائها الجغرافي إلى المنطقة القاحلة وشبه القاحلة، تخضع الجزائر لظروف فيزيائية ومناخية غير مواتية. ولعدة عقود، عانت من مخاطر مناخية، سواء كانت موجات جفاف ونقص مزمّن أو فيضانات مدمرة، بالإضافة إلى النمو السكاني والاقتصادي، مع تزايد الاحتياجات لمياه الشرب والصناعية والزراعية.

تبلغ إمكانات المياه الوطنية 18 مليار م³ / سنة و يقدر نصيب الفرد بحوالي 410 م³ / سنة، وهو أقل من عتبة الندرة المطلقة التي حددتها الهيئات الدولية عند 500 م³ / سنة / ساكن. هذه الإمكانيات معرضة للنقص مع تسارع تأثيرات تغير المناخ.

المياه في الجزائر نادرة وهشة وغير موزعة بشكل متكافئ على التراب الوطني وبالتالي، أصبح الأمن المائي للبلد في إطار التنمية المستدامة أولوية في السنوات القادمة.

للاستجابة لمشكلة الإجهاد المائي وضمن إطار التنمية المستدامة لموارد المياه، تستند الاستراتيجية المعتمدة على أربعة (04) مبادئ أساسية :

- 1 - إعطاء الأولوية لتعبئة موارد المياه المستدامة (التي لا تتأثر بالتغير المناخي)؛
- 2 - تطوير الموارد المائية والحفاظ عليها؛
- 3 - دعم التجديد الاقتصادي الزراعي والصناعي؛
- 4 - إنشاء نموذج حديث وفعال لإدارة المياه.

أهم الإنجازات ومستوى تحقيق الهدف 6

1) ضمان الوصول الشامل والعادل إلى مياه الشرب بتكلفة معقولة (الهدف 6.1)

تطورت تعبئة الموارد الماء في الجزائر من خلال إنجاز:

- 80 سدا تبلغ طاقتها التخزينية 8.30 مليار متر مكعب،
- 281000 نقر و بئر مستخدمة حالياً لجميع أنواع الاستخدامات - 6.6 مليار متر مكعب (58.9% من إجمالي الإنتاج)
- 11 محطة لتحلية مياه البحر بطاقة إنتاجية للمياه تبلغ 2.1 مليون متر مكعب / يوم (أي 760 مليون متر مكعب / سنة)،
- 27 محطة لإزالة المعادن ، بهدف ضمان توافر مياه الشرب الجيدة التي تلبى المعايير المعمول بها، ولا سيما لصالح سكان بلديات الولايات في جنوب البلاد،

• 21 نظامًا رئيسيًا للنقل والتحويلات بين المناطق الجغرافية للبلد، لترسيخ مبادئ الإنصاف وحصول الجميع على المياه، بفضل الطول الإجمالي الذي يزيد عن 4000 كيلومتر، بطاقة يومية تبلغ 2.9 مليون متر مكعب مخصصة لتزويد 15 مليون نسمة بمياه الشرب.

- شبكة إمداد مياه الشرب الوطنية بطول 138 ألف كيلومتر مما يسمح بتوصيلها بنسبة 98٪.
- إنتاج 3.6 مليار متر مكعب كحجم سنوي من مياه الشرب يضمن متوسط إمداد يومي للفرد بحوالي 180 لترًا.

(2) تحسين الوصول إلى خدمات الصرف الصحي وجودة المياه عن طريق الزيادة إعادة استخدامه مع الحماية النظم الإيكولوجية المتعلقة بالمياه (الأهداف 6.2 ، 6.3 و 6.6)

شرعت الجزائر على مدى العقدين الماضيين في برنامج لتطوير الصرف الصحي في جميع أنحاء التراب الوطني، يهدف إلى تحسين معدل الوصول إلى الصرف الصحي وحماية النظم البيئية المتعلقة بالمياه والبيئة. في هذا الصدد، فقد تم الوصول في 2020 إلى 200 محطة تعمل بسعة إجمالية مركبة تبلغ 17 مليون نسمة مكافئة، أي الحجم الإجمالي لمياه الصرف الصحي المراد معالجته واحد (01) مليار متر مكعب / سنة. هذه المحطات، التي تهدف إلى إدارة تصريف المياه العادمة لحماية المواطنين من مخاطر الأمراض المنقولة بالمياه، تتيح أيضًا القضاء التدريجي على التصريفات في البحر وحماية النظم البيئية من جميع أشكال التلوث.

يعد معدل الاتصال بشبكة الصرف الصحي العامة أحد المؤشرات الأكثر استخدامًا لتقييم جهود الصرف الصحي في الدولة. فقد ارتفع هذا المعدل إلى 91٪ من إجمالي السكان البالغ حوالي 44 مليون نسمة في عام 2020.

نما طول شبكة الصرف الصحي الوطنية بشكل ملحوظ منذ بدء برنامج بناء شبكات الصرف الصحي في جميع أنحاء البلاد (47.522 كم). وقد أتاح ذلك القضاء على جزء كبير من التصريفات العشوائية، لا سيما في المناطق الحضرية، والقضاء على عدد كبير من خزانات الصرف الصحي في جميع أنحاء البلاد، وبالتالي تقليل مخاطر الأمراض التي تنقلها المياه

فيما يتعلق بمكافحة المخاطر المرتبطة عن الفيضانات، فقد أدى نشاط قطاع الموارد المائية إلى:

- تطوير الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفيضانات.
- تهيئة الأودية
- إنشاء سدود محصورة لتبديد السيول.
- إقامة أنظمة الإنذار المبكر بالفيضانات

(3) تحسين الإستخدام الرشيد لموارد المياه (الهدف 6.4)

أ- في مجال المياه الزراعية:

ضمنت الجزائر تعزيز واستخدام التقنيات الجديدة الموفرة للمياه للاستخدامات في الزراعة من خلال تحسين تخصيص المياه لهذا القطاع. في الواقع، 70٪ من الإمكانيات المائية التي تم حشدها في 2018 (أي 08 مليار متر مكعب) مخصصة للزراعة مقابل أقل من 40٪ في عام 2000 (1.8 مليار متر مكعب).

تغطي المساحة المروية حاليًا 1.450 مليون هكتار في جميع أنحاء البلاد، مقسمة إلى محيطات مروية كبيرة (GPI) ومحيطات مروية صغيرة ومتوسطة (PMH).

تمتلك الجزائر 44 محيطًا مرويًا كبيرًا (GPI)، بمساحة إجمالية تبلغ 274000 هكتار يتم فيها استخدام تقنيات توفير المياه، مثل "الري بالتنقيط" و "الرش".

52 سدا كبيرا وأربعة (04) أنظمة تحويل كبيرة تستخدم حاليا للري.

592 سدا صغيرا و حاجزا بسعة تخزين 258 مليون م 3 وقادرة على ري 50 ألف هكتار من الأراضي الزراعية.

ب- في مجال إعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة.

فيما يتعلق بتطوير إمكانيات الري، يتم إيلاء اهتمام خاص لإعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة للأغراض الزراعية.

نفذ القطاع محيطين نموذجيين كبيرين، أحدهما في تلمسان (حنايا) بمساحة 912 هكتار مستغلة منذ عام 2012 والثاني في وهران في سهل مليتا على مساحة 6000 هكتار يجري تنفيذها بشكل تدريجي.

ت- في مجال التزويد بمياه الشرب.

شرعت الجزائر في استراتيجية تهدف إلى الحد بشكل كبير من المياه غير مفوترة من خلال اعتماد التدابير التالية:

- تعميم القياس وضمان صيانتته.
- التقسيم الصحيح لشبكة التوزيع لمواجهة الفاقد في المياه.
- تفعيل أدوات لمكافحة الصلوات غير المشروعة
- إعادة تأهيل شبكات الإمداد بمياه الشرب والري لتقليل الفاقد المادي

ث- في مجال التوعية وإقتصاد المياه.

نفذت الجزائر، ومن خلال شركات خدمات المياه العامة، برنامجًا توعويًا وتحفيزيًا مهمًا للمستخدمين لترشيد استهلاكهم للمياه، ويتم اتخاذ إجراءات مستقرة من خلال وسائل الإعلام والمدارس وحتى الأئمة على مستوى المساجد، وتم توفير التدريب لهم لتمكينهم من ذلك و أن يأخذوا قضية توفير المياه ودمجها في خطبهم .

4) تنفيذ الإدارة المتكاملة لموارد المياه بما في ذلك التعاون العابر للحدود (الهدف 6.5)

تم تقسيم التراب الوطني إلى خمسة أحواض هيدروغرافية كبيرة، وفي كل منها وكالة ولجنة الحوض الهيدروغرافي هذه اللجان، المكونة من 30 عضوا يمثلون السلطات المحلية ومستخدمي المياه ومنظمات إدارة خدمات المياه والإدارات المختلفة، هي المكان الذي يتم فيه التشاور في مجال الإدارة المتكاملة للموارد المائية، تتمثل مهمتهم في دراسة أي مسألة تتعلق بتنمية وإدارة الموارد المائية، ولا سيما مشروع المخططات الرئيسية لتنمية الموارد المائية، وبرامج الأنشطة من حيث الحماية الكمية والتنوعية للموارد المائية والبرامج التحسيسية والتوعوية بشأن مستخدمو المياه .

تعمل الوكالة الوطنية للتسيير المدمج للموارد المائية (AGIRE) منذ عام 2014 لضمان مهمة التوجيه والتنشيط والتنسيق والتقييم لوكالات الأحواض الهيدرولوجية.

القانون رقم 05-12 المؤرخ في 4 أغسطس 2005 المتعلق بالمياه أنشأ وحدد أداتين للتخطيط القطاعي :

المخطط الوطني للماء (PNE) :

يمتلك قطاع المياه المخطط الوطني للماء وهي أداة تخطيط استراتيجي تهدف الى برمجة الاستثمارات لآفاق 2030 لتلبية الطلب على المياه وتقديم خدمة ذات جودة.

المخططات التوجيهية لتهيئة الموارد المائية (PDARE) :

لكل وحدة هيدرولوجية طبيعية (هناك خمسة في الجزائر) ، يمتلك قطاع المياه مخطط توجيهي لتهيئة الموارد المائية يحدد الخيارات الاستراتيجية لتعبئة الموارد المائية واستخدامها ، بما في ذلك المياه غير التقليدية

كما وضع القطاع في عام 2015 المخطط الوطني لتطوير الصرف الصحي (SNDA) لعام 2030 : والذي يهدف إلى توفير الوصول إلى الصرف الصحي لجميع سكان الجزائر، من خلال الصرف الصحي الجماعي وغير الجماعي ، فضلاً عن معالجة جميع النفايات السائلة التي تجمعها الشبكات .

فيما يتعلق بالتعاون في إدارة المياه العابرة للحدود، تشترك الجزائر في موارد متفاوتة من المياه السطحية والجوفية مع البلدان المجاورة، من أجل تأطير الإدارة المشتركة لهذه الموارد العابرة للحدود، تم وضع اليات مختلفة بين الجزائر والدول المجاورة. تم تفعيل آلية للتعاون والتشاور بشأن إدارة نظام المياه الجوفية في شمال الصحراء الكبرى (SASS) منذ عام 2008، وبذلك أصبح من الممكن فتح فصل جديد في التعاون الإقليمي في مجال المياه. إنه بالفعل أول هيكل استشاري مخصص لموارد المياه الجوفية العابرة للحدود في إفريقيا .

❖ بالنسبة للآفاق المستقبلية تعتمد الاستراتيجية الوطنية للماء على تنفيذ الإجراءات الأساسية التالية:

1. الاستمرار في تعبئة المياه التقليدية (السطحية والجوفية).
2. جعل تحلية مياه البحر المصدر الرئيسي لتأمين تموين المدن الساحلية بالماء الشروب.
3. تحسين الوصول إلى مياه الشرب.
4. تعزيز الوصول إلى الصرف الصحي ومكافحة خطر الفيضانات.
5. دعم التنمية المائية والزراعية لضمان الأمن الغذائي.
6. تسريع تطوير إعادة استخدام المياه العادمة المعالجة.
7. إصلاح الإطار القانوني والمؤسسي والتنظيمي لضمان الإدارة الرشيدة للمياه وتحسين مؤشرات الإدارة.

مبادرات والتزامات الجمهورية العربية السورية



الجمهورية العربية السورية
وزارة الموارد المائية

الهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة

SDG 6

الخطط الوطنية والتحديات

في الجمهورية العربية السورية

2022

1

الواقع الراهن للموارد المائية في سورية

المياه المتاحة لكافة الاستخدامات

16210 مليون م³

عجز الموازنة المائية	اجمالي الاستخدامات	المياه المتاحة لكافة الاستخدامات
- 1533	17743	16210

- تصنف أراضي الجمهورية العربية السورية ضمن المناطق الجافة وشبه الجافة،
- متوزعة على 7 أحواض مائية مختلفة المساحات ومتباينة من حيث وارداتها المائية
- يتراوح معدل الهطول المطري بحسب المناطق بين 100 ملم-1500 ملم
- تبلغ حصة الفرد الوسطية السنوية من الواردات المائية المتجددة حوالي 704 م³/فرد/سنة وهي دون خط الفقر المائي المتعارف عليه عالميا البالغ 1000 م³/فرد/سنة

وهذه الحصاة في تناقص مضطرد مع لزمان

يستهلك القطاع الزراعي كمية من المياه تقارب كامل المتجدد المائي على المستوى الوطني



■	الزراعة	88%
■	الاستهلاك المنزلي	9%
■	الصناعة	3%

2

التحديات التي تواجه قطاع المياه

- زيادة الضغط على المصادر المائية ولا سيما المخصصة للشرب نتيجة التغيرات المناخية (تزايد فترات الجفاف، التغير في أنماط الهطول، تكرار العواصف المطرية ذات الشدات العالية.....)
- ضرورة تطوير المنظومات لتخفيض الفاقد وتحقيق معايير الإدارة الفعالة وترشيد الاستهلاك وضبطه وفقاً للأولويات، وتراجع انتاجية المتر المكعب
- تراجع وعدم انتظام الواردات في الأحواض المائية المشتركة
-
- إعادة تأهيل المنشآت والشبكات المتضررة في مشاريع الامداد بمياه الشرب والصرف الصحي التي تضمن تأمين عودة المهجرين الى مساكنهم.
- النقص الشديد في حوامل الطاقة اللازمة لمحطات الضخ والرفع والتقية، نتيجة الحصار على قطاع الطاقة.
- نقص القطع التبديلية اللازمة لأعمال الصيانة الدورية والطارئة لمنظومات الامداد بمياه الشرب والصرف الصحي بسبب الاجراءات الاقتصادية احادية الجانب المطبقة على سورية.

3

الخطط الوطنية في مجال الامداد بمياه الشرب الغاية 6.1 SDG

تضمن محور البنى التحتية في

«البرنامج الوطني التنموي لسورية مابعد الحرب»

في مجال الامداد بمياه الشرب

المؤشرات التالية وفق المراحل الزمنية الأربعة للبرنامج:

مرحلة الإغاثة 2022-2019	مرحلة التعافي 2025-2023	مرحلة الانتعاش 2027-2026	مرحلة الاستدامة +2030-2028	نسبة المستفيدين من شبكات الامداد بمياه الشرب
%97	%99	%100	%100	في مدن مراكز المحافظات
%85	%91	%96	%98	خارج مراكز المحافظات
110	110	110	110	معدل نصيب الفرد من مياه الشرب عبر الشبكات ل/يوم
90	90	90	90	في مدن مراكز المحافظات
90	90	90	90	خارج مراكز المحافظات

4

الخطط الوطنية في مجال خدمات الصرف الصحي الغاية 6.2 SDG

تضمن محور البنى التحتية في
«البرنامج الوطني التنموي لسورية مابعد الحرب»
في مجال خدمات الصرف الصحي
المؤشرات التالية وفق المراحل الزمنية الأربعة للبرنامج:

مرحلة الاستدامة 2030-2028+	مرحلة الانتعاش 2027-2026	مرحلة التعافي 2025-2023	مرحلة الإغاثة 2022-2019	نسبة المستفيدين من محطات المعالجة
%95	%83	%71	%65	في مدن مراكز المحافظات
%35				خارج مراكز المحافظات

5

الخطط الوطنية في مجال خدمات الصرف الصحي الغاية 6.2 SDG

كما تضمنت
«الخطّة الوطنية للمعالجة المكانية لمياه الصرف الصحي
لاستخدامها في الزراعة»

بهدف تأمين المياه الصالحة لري الأراضي الزراعية القريبة من
التجمعات السكانية الريفية التي يقل عدد سكانها عن 25 ألف نسمة

ويتم تنفيذها وفقا للأولويات حتى عام 2030
حيث بلغ عدد المحطات الصغيرة المشمولة بالخطّة حوالي 1560 محطة معالجة
تخدم حوالي 6 مليون نسمة

6

مبادرات والتزامات السودان

التزامات البلدان لتسريع تحقيق أهداف العقد الدولي للعمل من أجل الماء

مؤتمر الأمم المتحدة للمياه 2023 لاستعراض منتصف المدة الشامل للعقد

في كانون الأول/ديسمبر 2020، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار [A / RES / 75/212](#) الذي يوضح بالتفصيل الطرائق المعتمدة لعقد مؤتمر الأمم المتحدة للمياه 2023 والذي يتضمن استعراض منتصف المدة الشامل للعقد الدولي للعمل من أجل الماء. يسبق هذا المؤتمر اجتماعات تحضيرية إقليمية وعالمية.

وبحسب هذا القرار، يقدم الأمين العام للأمم المتحدة خلال هذا المؤتمر تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ أهداف العقد، وتحديد التحديات والعقبات المحتملة في تحقيقها وكذلك السبل المبتكرة لدعم تنفيذها والتعجيل بإحراز التقدم فيها. كما ينص القرار على توجيه المؤتمر دعوة إلى الدول وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة لتعلن التزامات طوعية تسهم بها في تنفيذ أهداف العقد.

كذلك دعا المجلس الوزاري العربي للمياه في [دورته الثالثة عشر](#) الدول العربية إلى مشاركة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بدراسة حالة حول إجراءات وطنية رئيسية اتخذتها منذ انطلاقة العقد الدولي للعمل من أجل الماء تظهر التزامها بأهداف المياه المتفق عليها دولياً، وذلك لإثراء التقرير الإقليمي لاستعراض منتصف المدة الشامل للعقد والذي سيقدّم لإعلام تقرير الأمين العام ولتقديمها خلال مؤتمر الأمم المتحدة للمياه 2023. (ق 239، د.ع (13) م.و.ع.م - 2021/11/18).

كذلك حددت حكومتا مملكة هولندا وطاجيكستان اللتان ستشاركان باستضافة مؤتمر الأمم المتحدة للمياه 2023، المواضيع التي يمكن أن تتمحور حولها التزامات الدول نحو تحقيق أهداف المياه المتفق عليها دولياً والتي تشمل ولكن لا تقتصر على: **حشد الدعم، رفع مستوى الوعي، بناء القدرات، الاستثمار في البحث والعلم، مشاركة البيانات، الشراكات، تطوير وتوسيع نطاق الاستثمارات في قطاع المياه والحفاظ.**

وفي إطار التحضيرات الإقليمية لمؤتمر الأمم المتحدة للمياه 2023 تمّ عقد [الاجتماع التحضيري الإقليمي العربي لاستعراض منتصف المدة الشامل للعقد الدولي للعمل من أجل الماء](#) في بيروت في 18 و19 أيار/مايو 2022. خلال هذا الاجتماع عرض عدد من الدول التزاماته الطوعية لتسريع تحقيق أهداف العقد الدولي للعمل من أجل الماء وتم الاتفاق على إعطاء الدول فرصة إضافية لمشاركة الاسكوا بالتزاماتها الطوعية من خلال استبيان يعمم على الدول.

وبناءً عليه، نطلب من الدول العربية، التكرم بملء الاستبيان المرفق وتزويدنا بمعلومات عن أهم الاستراتيجيات والإنجازات التي حققتها خلال النصف الأول من العقد (2018-2022) والتحديات التي تواجهها في قطاع المياه والتي تمنعها من تحقيق أهدافها واحتياجاتها لتخطي التحديات، والمبادرات والخطط التي وضعتها للنصف الثاني من العقد (2023-2028)، بالإضافة إلى تقديم التزام طوعي يساعد في تسريع تحقيق أهداف العقد الدولي للعمل من أجل الماء في نطاقها.

الدولة: السودان	
الاسم: بروف : أبو عبيدة بابكر احمد حسن	نقطة الاتصال:
الوظيفة: مدير عام مركز البحوث الهيدروليكية	
الهاتف:	
البريد الالكتروني: hrs_abdo@hotmail.com	

الاستراتيجية/ الاستراتيجيات المتعلقة بقطاع المياه	
<ul style="list-style-type: none"> ● استغلال الموارد المائية: السدود ، المشروعات الزراعية، بحوث المياه والمياه الجوفية: ● تهدف الخطط إلى إنفاذ استراتيجية البلاد لاستغلال المياه بكافة أنواعها السطحية النيلية وغير النيلية والمياه الجوفية والمياه العابرة المشتركة وغير المشتركة وذلك وفقاً لاستراتيجية البلاد في إنشاء السدود وحصاد المياه والمشروعات الزراعية الكبرى والتي تشمل: ● عمل كافة الترتيبات الفنية والاجتماعية والتمويلية لتسريع خطوات تنفيذ السدود الثلاثة في الشريك وكجبار ودال. ● إكمال 25% من مشروع كنانة والرهة المرحلة الأولى. ● استكمال الاتفاقات التنفيذية مع المملكة العربية السعودية حول مشروع ستيت الزراعي. ● إنفاذ مشروعات الآبار والحفائر والسدود. ● استكمال مراكز بحوث المياه لتضم في شبكتها أفضل الباحثين السودانيين في مجال المياه في مفهومه الواسع وكافة جوانبه السياسية ، القانونية ، الاقتصادية ، الاجتماعية والفنية. ● استدامة وتطوير الشراكة مع اليونسكو عبر مراكز بحوث حصاد المياه وتحقيق أكبر المنافع في إجراء البحوث التطبيقية بهدف تحقيق استدامة المشروعات المنشأة لحصاد المياه في الريف السوداني. ● مجال بناء القدرات 	
اهم الانجازات (2018-2022)	
<ul style="list-style-type: none"> ● تم تنفيذ عدد 1258 مشروع (سدود، حفائر، آبار) توفر 203 مليون متر مكعب في العام. ● تم تنفيذ عدد (390) مشروع توفر 96 مليون متر مكعب في العام. ● تم تنفيذ عدد (868) مشروع توفر 107 مليون متر مكعب في العام. 	
اهم التحديات	
<ul style="list-style-type: none"> ● نظام فعال لإدارة موارد المياه مع الأدوات اللازمة والقدرات لسد الفوارق و المساواة داخل السودان وتسهيل ذلك والانسجام مع جيرانه ● تمكين كل السودانيين في المناطق الريفية والحضرية بما في ذلك مجتمعات الرحل وماشيتهم ، من الوصول إلى المياه الكافية والمأمونة والميسورة التكلفة ● إمداد حوالي سبعة ملايين سوداني من المزارعين والرعاة بالغذاء الآمن والتمتع بسبل عيش أفضل ● خلق فرص عمل كريمة ومجزية لنحو مليوني شخص من السودانيين ، وخاصة الشباب والنساء في المناطق الريفية. 	
اهم الاحتياجات	

- تعيين عشرين إلى ثلاثين في المائة من هذه الإنجازات كمعلم بارز في نهاية 2023 الفترة الانتقالية. وزارة الري والموارد المائية بحاجة للعمل بجدية مع جميع الشركاء لتحديد احتياجات الأشخاص والاستجابة لها وتيسير السياسات ، وتمكين وجذب الاستثمارات في مؤسسات البلد والبنية التحتية ، والتعبئة وتقديم خدمات شاملة ذات قيمة مضافة لصالح الجميع.

المبادرات والخطط (2022-2028)

- توفير مياه الشرب في الريف للإنسان والحيوان.
- اعتماد أطلس المياه على مستوى السودان.
- إنفاذ عدد (6300) مشروع مياه على مستوى البلاد تشمل "آبار، حفائر، سدود".
- تطوير وتحديث واستدامة مركز أبحاث حصاد المياه الذي تم إنشائه بالتعاون مع منظمة اليونيسكو.
- برنامج شمس السودان طاقة ونماء
- الاستفادة من الطاقة الشمسية في كل مشروعات مياه الشرب والري بالريف.
- إنشاء (200) ميغاواط بالطاقة الشمسية "P.V" داخل الشبكة القومية.
- إنشاء وحدات الطاقة الشمسية للقرى والفرقان بحدود (100) ألف وحدة.
- إنشاء محطة توليد بالرياح بسعة إجمالية (10) ميغاواط .

الالتزامات الطوعية

- القضاء على الجوع والفقر ،
- تعزيز الأمن الغذائي وسبل العيش ؛
- خلق فرص عمل كريمة ، خاصة بالنسبة لشباب الريف والنساء؛
- السلام والهدوء الداخلي.

مبادرات والتزامات العراق

التزامات البلدان لتسريع تحقيق أهداف العقد الدولي للعمل من أجل الماء

مؤتمر الأمم المتحدة للمياه 2023 لاستعراض منتصف المدة الشامل للعقد

في كانون الأول/ديسمبر 2020، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار [A / RES / 75/212](#) الذي يوضح بالتفصيل الطرائق المعتمدة لعقد مؤتمر الأمم المتحدة للمياه 2023 والذي يتضمن استعراض منتصف المدة الشامل للعقد الدولي للعمل من أجل الماء. يسبق هذا المؤتمر اجتماعات تحضيرية إقليمية وعالمية.

وبحسب هذا القرار، يقدم الأمين العام للأمم المتحدة خلال هذا المؤتمر تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ أهداف العقد، وتحديد التحديات والعقبات المحتملة في تحقيقها وكذلك السبل المبتكرة لدعم تنفيذها والتعجيل بإحراز التقدم فيها. كما ينص القرار على توجيه المؤتمر دعوة إلى الدول وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة لتعلن التزامات طوعية تسهم بها في تنفيذ أهداف العقد.

كذلك دعا المجلس الوزاري العربي للمياه في دورته الثالثة عشر الدول العربية إلى مشاركة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بدراسة حالة حول إجراءات وطنية رئيسية اتخذتها منذ انطلاق العقد الدولي للعمل من أجل الماء تظهر التزامها بأهداف المياه المتفق عليها دولياً، وذلك لإثراء التقرير الإقليمي لاستعراض منتصف المدة الشامل للعقد والذي سيقدّم لإعلام تقرير الأمين العام ولتقديمها خلال مؤتمر الأمم المتحدة للمياه 2023. (ق 239، د.ع (13) م.و.ع.م - 2021/11/18).

كذلك حددت حكومتا مملكة هولندا وطاجيكستان اللتان ستشاركان باستضافة مؤتمر الأمم المتحدة للمياه 2023، المواضيع التي يمكن أن تتمحور حولها التزامات الدول نحو تحقيق أهداف المياه المتفق عليها دولياً والتي تشمل ولكن لا تقتصر على: حشد الدعم، رفع مستوى الوعي، بناء القدرات، الاستثمار في البحث والعلم، مشاركة البيانات، الشراكات، تطوير وتوسيع نطاق الاستثمارات في قطاع المياه والحفاظ.

وفي إطار التحضيرات الإقليمية لمؤتمر الأمم المتحدة للمياه 2023 تم عقد الاجتماع التحضيري الإقليمي العربي لاستعراض منتصف المدة الشامل للعقد الدولي للعمل من أجل الماء في بيروت في 18 و19 أيار/مايو 2022. خلال هذا الاجتماع عرض عدد من الدول التزاماته الطوعية لتسريع تحقيق أهداف العقد الدولي للعمل من أجل الماء وتم الاتفاق على إعطاء الدول فرصة إضافية لمشاركة الاسكوا بالتزاماتها الطوعية من خلال استبيان يعمم على الدول.

وبناءً عليه، نطلب من الدول العربية، التكرم بملء الاستبيان المرفق وترويدنا بمعلومات عن أهم الاستراتيجيات والإنجازات التي حققتها خلال النصف الأول من العقد (2018-2022) والتحديات التي تواجهها في قطاع المياه والتي تمنعها من تحقيق أهدافها واحتياجاتها لتخطي التحديات، والمبادرات والخطط التي وضعتها للنصف الثاني من العقد (2023-2028)، بالإضافة إلى تقديم التزام طوعي يساعد في تسريع تحقيق أهداف العقد الدولي للعمل من أجل الماء في نطاقها.

الدولة: جمهورية العراق	
الاسم: جمال محسن علي	نقطة الاتصال:
الوظيفة: مستشار فني	
الهاتف:	
البريد الالكتروني: jamalmohsin.mwr@gmail.com	

الاستراتيجية/ الاستراتيجيات المتعلقة بقطاع المياه	
<ul style="list-style-type: none"> • الدراسة الاستراتيجية لموارد المياه والاراضي في العراق 2015-2035 (SWARLI) والتي تتضمن مخرجاتها استراتيجية الفيضان والجفاف وادارة المياه لتلبية الاحتياجات المختلفة لكافة قطاعات المياه. • التعاون مع USGS بخصوص التنبؤات المستقبلية للسقيط Precipitation • التعاون مع منظمة اليونيسكو بخصوص انشاء نظام مراقبة المناخ والمياه لتخفيف تأثير المخاطر من خلال اعداد نظام الانذار المبكر • رؤية العراق للتنمية المستدامة 2030 والتي احد ركائزها البيئة المستدامة والتي تهدف الى تعزيز الاستخدام الفعال للموارد المائية والحفاظ على البيئة • التحول نحو الري الحقل الحديث <p style="text-align: center;">https://mop.gov.iq/en/static/uploads/8/pdf/1568714423e99cb9efb0b0a786344a1294683d4931--%D8%B1%D8%A4%D9%8A%D8%A9%202030%20e.pdf</p>	
اهم الانجازات (2018-2022)	
<ul style="list-style-type: none"> • دخول مذكرة التفاهم المشتركة مع تركيا التي وقعت عام 2009 والتي تم تعديلها عام 2014 حيز التنفيذ 2021 والتي من اهم بنودها زيادة تطوير التعاون حول المشاريع المشتركة المتعلقة بادارة الموارد المائية في نهر دجلة والفرات. • انجاز دراسة المسح الهيدروجيولوجي المتقدم في العراق- المرحلة الثانية ASHRI2 • اعداد دراسة تقييم تأثيرات التغيرات في المياه المتاحة على انتاجية المحاصيل الزراعية في العراق بالتعاون مع ESCWA 2019- • انعقاد مؤتمر بغداد الدولي للمياه 2021 و 2022 وهو منصة دولية لتبادل الخبرات والمعرفة حيث يتبنى المؤتمر رؤية تستهدف تحقيق التنمية المستدامة للموارد المائية في ظل التغير المناخي على المدى البعيد وتحقيق التعاون بين الدول المتشاطئة وفق مبدأ تقاسم الأضرار كما يهدف الى تعزيز الاستجابة العالمية لهذا التحدي الخطير وصولا الى عالم افضل استقرارًا وتنمية وازدهار (https://baghdadiwc.com/) • اكمال وتحديث قاعدة البيانات الخاصة بالمياه الجوفية • تأهيل منشآت الري التي تم تدميرها من قبل عصابات داعش الارهابية • انجاز دراسة مكامن المياه الجوفية في العراق لعمق 1500م • استمرار تنفيذ مشروع استخدام تقنيات الري الحديثة وبدعم حكومي بنسبة 50% من الاجهزة والمعدات • توقيع مذكرة تفاهم مع جمهورية مصر العربية في مجال الموارد المائية والري 2020 • توقيع مذكرة تفاهم مع معهد المياه الهولندي IHE-Delft لتعزيز التعاون وبناء القدرات وتأهيل مركز التدريب والتطوير. • اتفاق تعاون علمي مع المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والاراضي القاحلة ACSAD 2022 	
اهم التحديات	

- نقص الإيرادات المائية نتيجة التطوير الحاصل في البلدان المتشاطئة وعدم حصول العراق على حقوقه المائية من قبل دول المنبع اضافة الى تأثير التغيرات المناخية وتعاقب السنوات الجافة وزيادة احتمالية حدوثها .
- التجاوزات على الحصص المائية.
- مشاكل التمويل
- المحددات الامنية في بعض المناطق
- ضعف الوعي العام لدى المزارعين باهمية الاستخدام الرشيد والمقنن للمياه
- النقص في الكوادر الارشادية المدربة من اجل تقديم الخدمات الارشادية والتدريبية للمزارعين

اهم الاحتياجات

- تطوير القدرات في مجال ادارة المياه والرصد وبناء النماذج الرياضية ومراقبة الاراضي .
- تطوير الخبرات في مجال ادارة الاهوار والاراضي الرطبة واعداد دراسات الجدوى للاراضي الرطبة.
- تطوير القدرات في مجال اعداد دراسات الاثر البيئي للمشاريع وفق محددات IUCN واتفاقية رامسار للاراضي الرطبة.
- تطوير القدرات في مجال مهارات التفاوض في مجال المياه ودبلوماسية المياه.
- نقل وتوطين ممارسات الري الحقل الحديث

المبادرات والخطط (2022-2028)

- الدعم المؤسسي وتطوير المهارات لبرنامج سلامة السدود لتمكين الادارة المستدامة للبنية التحتية الهيدروليكية في العراق بالتعاون مابين وزارة الموارد المائية العراقية والوكالة الايطالية للتعاون الانمائي AICS ومنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO
- تنفيذ مذكرة التعاون مع المركز العربي الاقليمي للتراث العالمي بهدف رفع كفاءة العاملين في مجال ادارة ومراقبة مواقع التراث العالمي.
- انشاء مركز بحثي عراق - تركي للمياه بهدف تطوير الموارد المائية في حوضي النهرين ودعم تقوية التعاون في مجال المياه بين البلدين عن طريق الدراسات العلمية المشتركة ومشاريع الابحاث.
- اعداد نماذج رياضية للموازنة المائية Water allocation لادارة المياه في الخزانات ونظام نهري دجلة والفرات.
- مراقبة السدود ومناسيب الخزانات في البلدان المتشاطئة والتنبؤ في الادارة التشغيلية لهذه السدود لمعرفة كمية الواردات المائية.
- استثمار الطاقة الشمسية في تشغيل طواقم الضخ المنصوبة على الآبار بدلاً من استخدام الوقود لتقليل الانبعاثات الكربونية
- التوسع في نشر منظومات الري بالرش لتحسين كفاءة الري

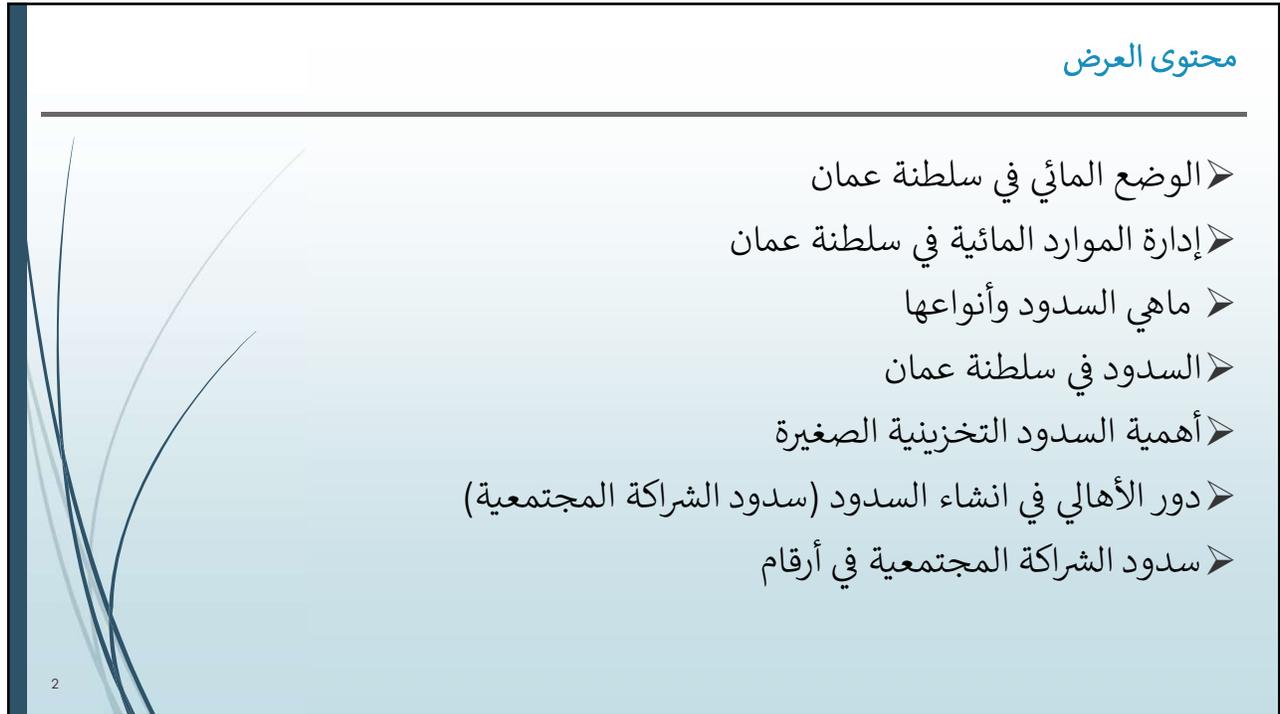
الالتزامات الطوعية

- نشر ممارسات الري الحقل الحديثة من اجل رفع كفاءة الري .
- مراقبة التنوع الاحيائي للحفاظ على الانواع المهددة ومنع الصيد الجائر.
- تعزيز دمج اهداف التنمية المستدامة في العراق من خلال توطین مؤشرات اهداف التنمية المستدامة ومنها الهدف السادس المتعلق بالمياه والصرف الصحي سيضمن التركيز على توطین المؤشرات دمج أجندة 2030 بشكل فعال في إطار عمل استراتيجية العراق الوطنية ورؤية العراق 2030، الموضوعة لتمكين العراقيين من العيش في بلد آمن، وخلق مجتمع موحد يحظى باقتصاد متنوع، وتعزيز بيئة مستدامة تتحقق فيها العدالة والحكم الرشيد.

مبادرات والتزامات عُمان



1



2

الوضع المائي في سلطنة عمان

- تعتبر سلطنة عُمان من البلدان التي تعاني من ندرة الموارد المائية نسبة لوقوعها في نطاق المناطق الجافة التي تتصف بعدم استقرار الوضع المائي وندرة هطول الأمطار، حيث يبلغ المتوسط السنوي لهطول الأمطار حوالي 100 ملم يتراوح من 10 ملليمتر في بعض المناطق الصحراوية إلى 350 ملليمتر في المناطق الجبلية.
- وعلى الرغم من المناخ الجاف إلا أن هطول الأمطار الغزيرة على المنحدرات الصخرية تسبب فيضانات كبيرة في بعض الأحيان وينتج عن ذلك فقدان كمية كبيرة من هذه المياه في البحر أو الصحراء .
- ونظراً لقلّة الأمطار التي تعتبر المورد الرئيسي للدورة المائية بالسلطنة مقارنة بزيادة الطلب على المياه وارتفاع معدل استهلاك المياه الجوفية أصبح العجز المائي أمراً واقعاً في كثير من المناطق متمثلاً في هبوط منسوب المياه الجوفية وتدهور نوعيتها وجفاف كثير من الأفلاج والآبار ودخول مياه البحر في الخزانات الجوفية المتاخمة للسواحل ويقدر العجز المائي في السلطنة حالياً بـ (316) مليون متر مكعب ويعتبر قطاع الزراعة أكبر القطاعات استخداماً للمياه حيث يستهلك (90%) من الموارد المائية المتاحة .

3

3

إدارة الموارد المائية في السلطنة

تبذل الحكومة جهوداً حثيثة لإدارة وتنمية وتقييم الموارد المائية من خلال :

وضع وتنفيذ الخطط الخاصة بتنمية موارد المياه في السلطنة والعمل على تحديثها وتطويرها وفقاً للسياسة العامة للدولة .

القيام بالبحوث والدراسات والمسوحات التي تهدف إلى استكشاف المزيد من موارد المياه وتحديد الأساليب الكفيلة بحسن إدارتها واستغلالها والمحافظة عليها .

تشغيل وتطوير وصيانة شبكات المراقبة الهيدرولوجية بالسلطنة وتسجيل معلوماتها وتدقيقها وتحليلها للاستفادة منها في تقييم الموارد المتاحة للاستخدامات المختلفة .

تقدير الميزان المائي لتحديد كميات المياه المتوفرة في مختلف مناطق السلطنة

إصدار تصاريح حفر الآبار وفقاً للقوانين واللوائح والقرارات المعمول بها وطبقاً للضوابط والإجراءات .

وضع قوانين واللوائح لحماية الموارد المائية للسلطنة من الاستنزاف والتلوث

4

4

السدود في سلطنة عمان

تعتبر السدود من المنشآت المائية الحيوية في السلطنة والتي لعبت دوراً هاماً في تنمية الموارد المائية. وهي عبارة عن منشآت هندسية تشيد على مجاري الأودية والأنهار والمنخفضات بهدف حجز أكبر قدر ممكن من المياه.

سدود التغذية الجوفية: تبرز أهمية هذه السدود كونها تحجز جزء من مياه الفيضانات للاستفادة منها في تغذية الخزان الجوفي والحد من تداخل مياه البحر إلى خزانات التغذية الجوفية

سدود التخزين السطحي: تشكل سدود التخزين السطحي مصادر مائية مهمة فهي تحتفظ بمياه فيضانات الأودية على سطح الأرض وبين الجبال لتشكل مورد مائي مهم يتم استغلاله مباشرة من بحيرة السد لجميع أغراض الحياة المختلفة

سدود الحماية: هي السدود التي تعمل على توفير الحماية للقرى والمجمعات السكنية والمنشآت من مخاطر مياه الفيضانات، إضافة إلى دورها في استغلال الموارد المائية من الإهدار في البحر.

5

5

السدود تم بناءها

يبلغ عدد السدود حالياً (174) سداً موزعة بمختلف محافظات السلطنة :



سدود التغذية الجوفية : 56 سد

سدود التخزين السطحي: 115 سد

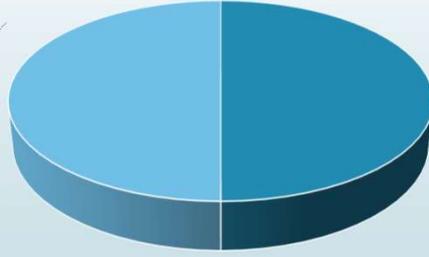
سدود الحماية من مخاطر الفيضانات : 3 سدود

6

6

السدود قيد الانشاء

تقوم الحكومة حالياً بإنشاء عدد (8) سداً موزعة على مختلف مناطق السلطنة



□ سدود الحماية □ سدود التخزين □ سدود التغذية

سدود التغذية الجوفية:

4 سدود

سدود التخزين السطحي:

0 سد

سدود الحماية من مخاطر

الفيضانات : 4 سدود

7

7

أهمية السدود التخزينية



تتمثل أهمية سدود التخزين السطحي في الاستفادة من المياه المحتجزة في مجال الزراعة وتربية الماشية في المناطق الجبلية والريفية وتساهم كذلك في تغذية وتعزيم مناسب المياه الجوفية

8

8

سدود الشراكة المجتمعية

تعد مبادرة سدود الشراكة المجتمعية إحدى المبادرات التي تبناها المجتمع العماني والتي تعنى بتمويل بناء السدود الصغيرة من قبل الأهالي وذلك للاستفادة منها في توفير المياه، وهناك جملة من النقاط الإيجابية لهذه المبادرة:

تسريع عملية انشاء السدود

التخلص من الطرق المتبعة في طرح المناقصات

تخفيف الضغط على موازنة الحكومة

اعطاء الأولويات من قبل الحكومة لبناء سدود الحماية

زيادة عدد السدود وبالتالي انعكاسها على الجانب الزراعي والاقتصادي

المساهمة في استقرار المواطنين في قراهم وعدم الهجرة منها بحثا عن الماء

9

9

الآلية المتبعة في سدود الشراكة المجتمعية

في حال رغبة الأهالي في إنشاء السدود بتمويل كلي أو جزئي، يتم التعامل وفق الخطوات الآتية :

استقبال طلبات المواطنين متضمنة خطاب منهم بالتزامهم بتحمل التكاليف حسب المواصفات الفنية المعدة من قبل الوزارة والموقع المقترح لإقامة السد وتعليمات المهندس والفترة الزمنية للإنشاء.

دراسة الطلبات من جميع النواحي "اختيار الموقع والتصميم" (الإنشائية ، الكميات ، والتكاليف) ثم رفعها للاعتماد والموافقات.

تسليم نسخة من قائمة الكميات والتصاميم للأهالي حتى يتسنى لهم التعاقد مع المقاول على أن يكون هذا التعاقد بين الأهالي والمقاول مباشرة .

مخاطبة البنك من قبل الوزارة لفتح حساب باسم مشروع السد مرفق به أسماء الاهالي المخولين.

متابعة تنفيذ الأعمال الإنشائية للسد من قبل المختصين بالوزارة وبالتنسيق مع الاهالي .

إضافة السد في سجلات الوزارة وتحمل الوزارة اعمال الصيانة المستقبلية .

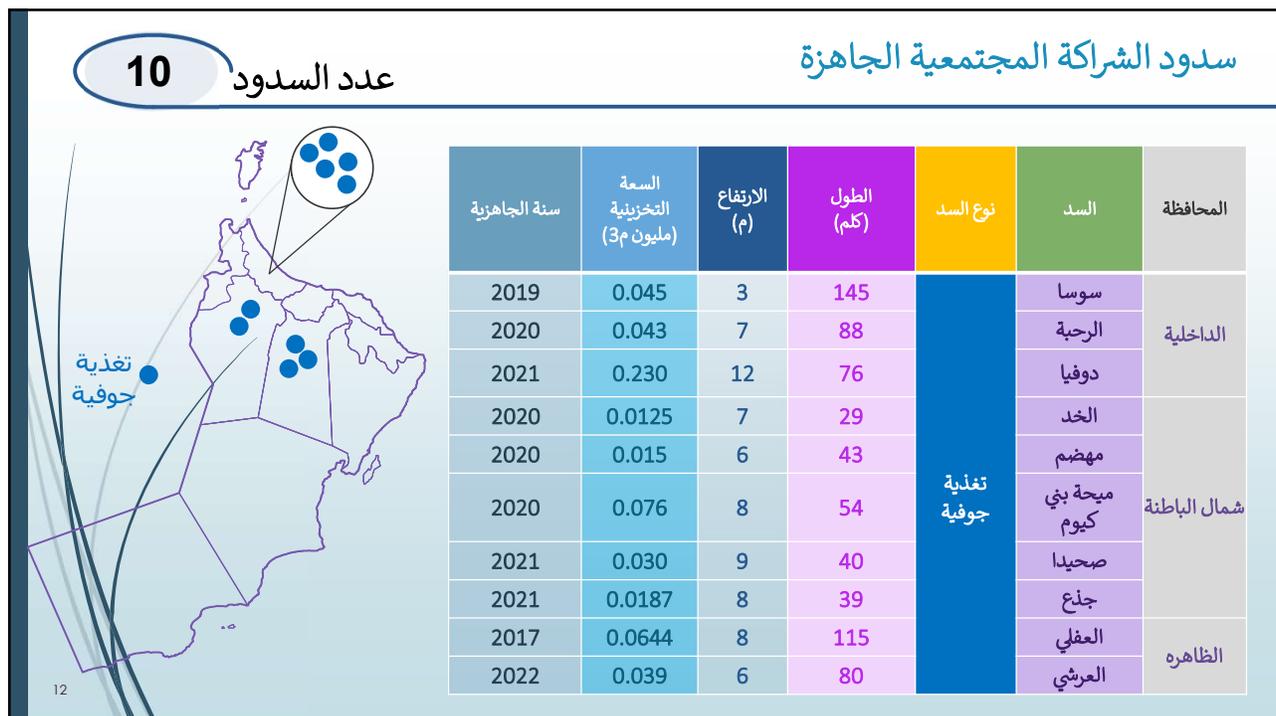
يتم تسمية السدود وفق النظام على اساس الموقع (الولاية ، القرية ، الوادي) وعدم نسبتها الى افراد أو قبيلة .

10

10



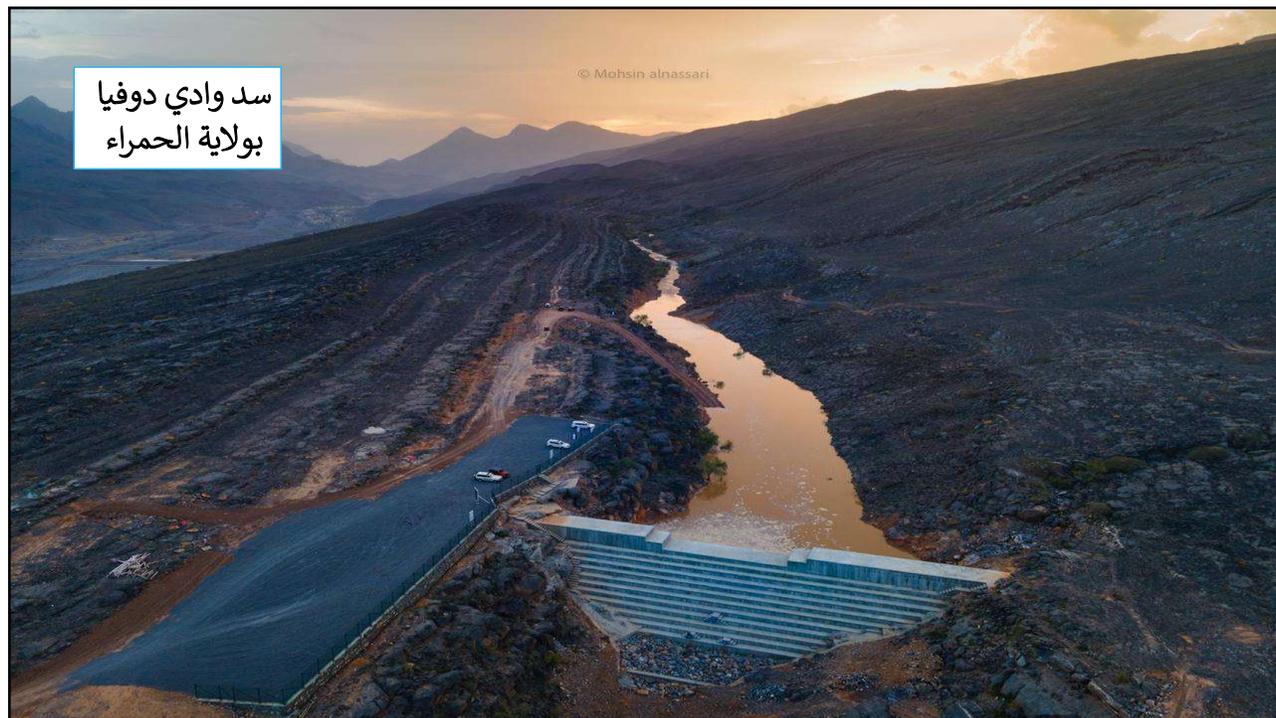
11



12

7 عدد السدود		سدود الشراكة المجتمعية الجاري تنفيذها					
سنة الجاهزية	السعة التخزينية (مليون م ³)	الارتفاع (م)	الطول (كم)	نوع السد	السد	الولاية	المحافظة
جاري التنفيذ	0.155	8	50	تغذية جوفية	المصله	نزوى	الداخلية
جاري التنفيذ	0.015	5	30		الظويهر	بدبد	
جاري التنفيذ	0.03	3	130		نهيده	بهلا	
جاري التنفيذ	0.039	6	54		نادان		
جاري التنفيذ	0.0056	5	23		حيل الطريق	عبري	الظاهره
جاري التنفيذ	0.0125	5	20		صدامة الدراوشة		
جاري التنفيذ	0.357	6	226		العارض		

13



14



15



16

مبادرات والتزامات دولة فلسطين



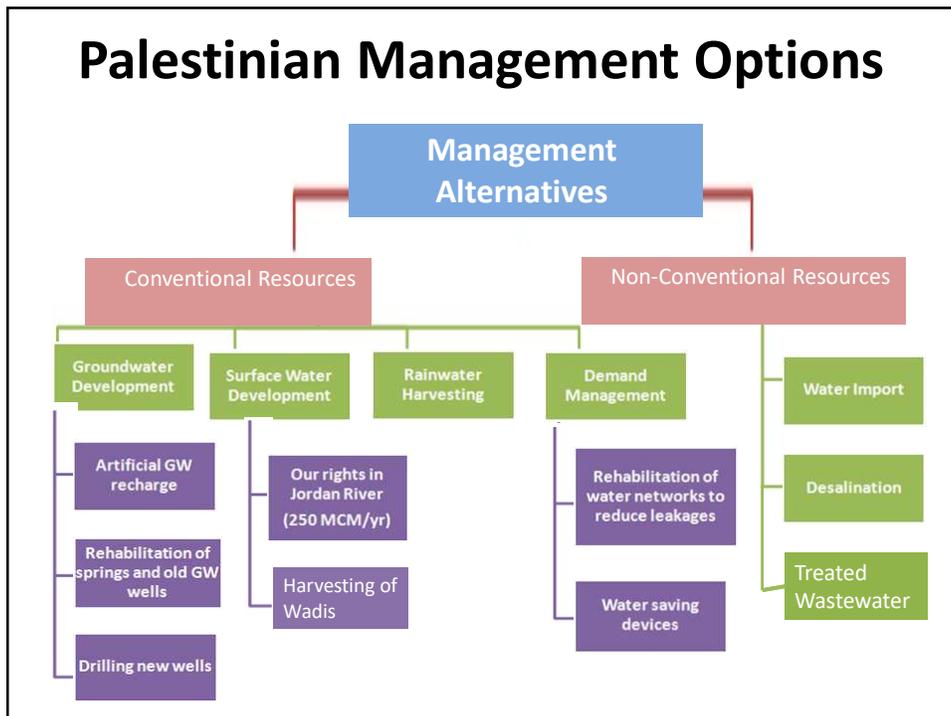
**Promoting research for strategic goals to shift
science towards implementations**

**Arab Regional Preparatory Meeting for the Midterm
Comprehensive Review of the Water Action Decade**

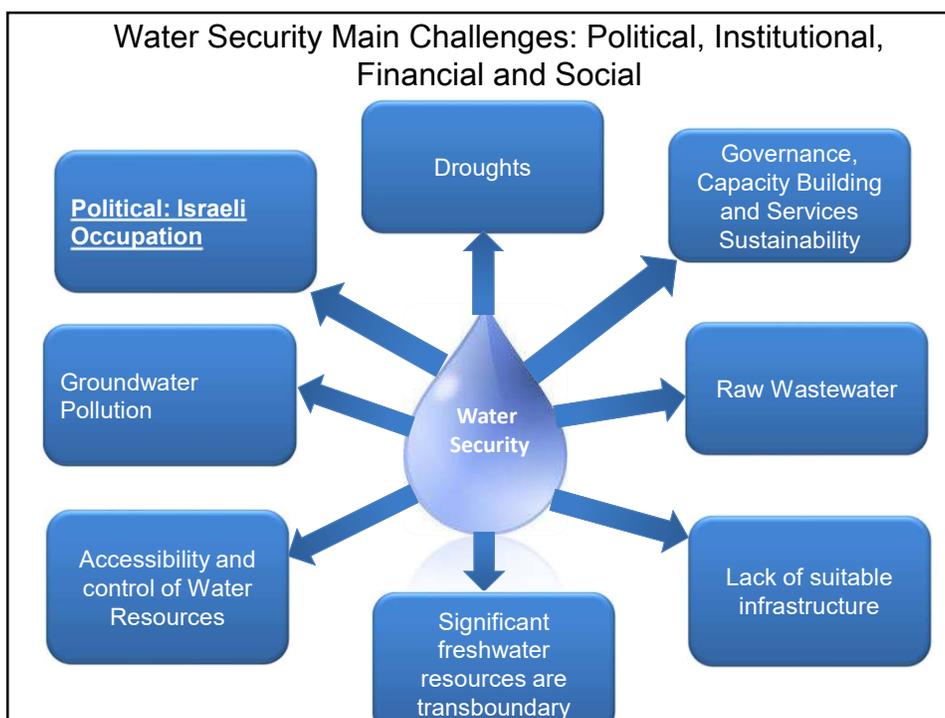
Dr. Subhi Samhan
 Director for Research & Development
 Palestinian Water Authority

Beirut, Lebanon, 18-19 May 2022

1



2

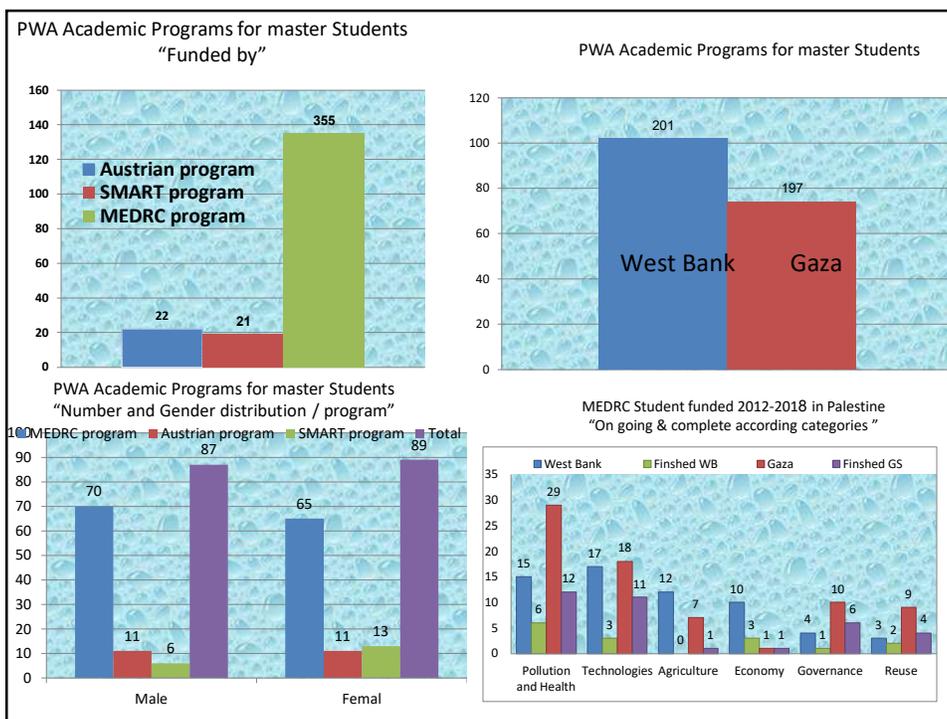


3

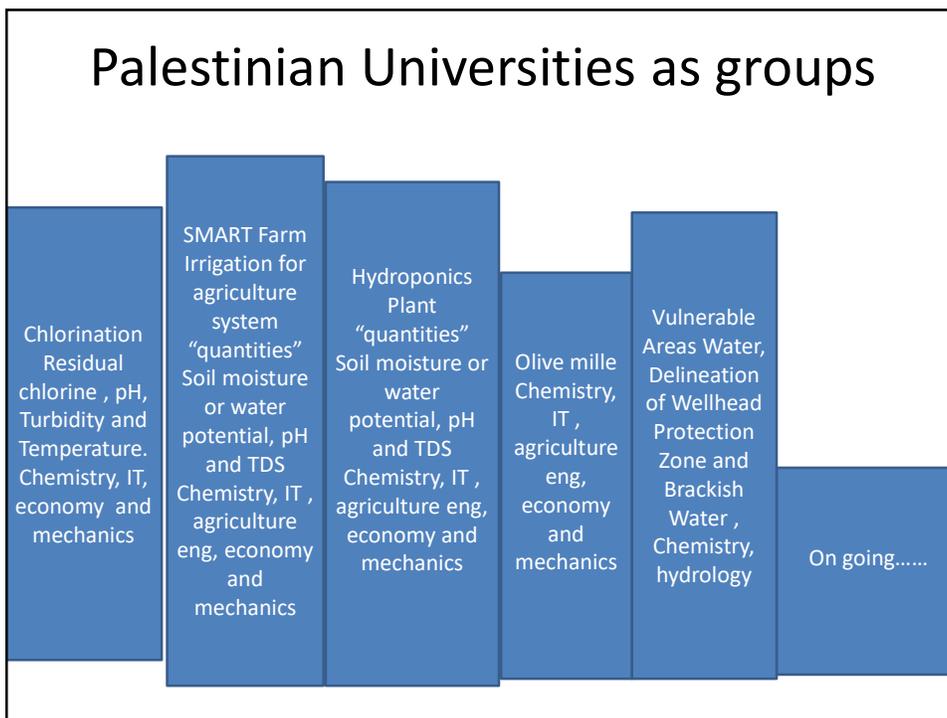
Palestinian Water Authority Research and Academic programs 2008 -2022

Program	objective
Austrian program	The project allows for investments in building capacity and reform of the wastewater sector within rural areas, thereby contributing to the realization of the Palestinian water strategies and governance reform and development plan.
SMART program	The main juristic justification behind SMART was to tackle the water resources problem of the Lower Jordan Valley, the LJV, following an Integrated Water Resource Management approach with low cost technique for domestic and agriculture.
SWMED program	Sustainable Domestic Water Use in Mediterranean Regions: Saving Kits Tools
PADUCO program	Palestinian-Dutch Academic Cooperation Program on Water between Dutch and Palestinian universities.
MEDRC program	MEDRC focus on research, training and communication needs in the hydrology, wastewater treatment and reuse and mainly the desalination topics in term of technical, institutional and management.

4



5



6



Thanks

7

مبادرات والتزامات الكويت

الدولة : الكويت	
الاسم : سارة محمد عبد الله المطيري	نقطة الاتصال:
الوظيفة : مدير إدارة الأعمال الكيماوية	
الهاتف : ()	
البريد الإلكتروني : smalmutairi@mew.gov.kw	

الاستراتيجية/ الاستراتيجيات المتعلقة بقطاع المياه	
<ul style="list-style-type: none"> • الإستراتيجية الموحدة للمياه وخطتها التنفيذية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية 2015 – 2035 . • • 	
أهم الإنجازات (2018-2022)	
<ul style="list-style-type: none"> • وجود خطة وطنية متكاملة لضمان إدارة المياه في حالات الطوارئ . • وضع خطة لتلبية الإحتياجات من المياه حتى 2040 . • دراسة مشروع الربط المائي الشامل بين دول مجلس التعاون . 	
أهم التحديات	
<ul style="list-style-type: none"> • الندرة الطبيعية في الموارد التقليدية . • الطلب المتصاعد على المياه . • ارتفاع معدلات استهلاك المياه . 	
أهم الإحتياجات	
<ul style="list-style-type: none"> • توعية جميع المستهلكين بقيمة وأهمية ترشيد المياه . • الأمن المائي . • 	
المبادرات والخطط (2022-2028)	
<ul style="list-style-type: none"> • مبادرة ترشيد المياه للحد من الإسراف في استخدام المياه . • إشراك القطاع الخاص في قطاع المياه . • 	
الالتزامات الطوعية	
<ul style="list-style-type: none"> • • • 	

مبادرات والتزامات ليبيا

التزامات البلدان لتسريع تحقيق أهداف العقد الدولي للعمل من أجل الماء

مؤتمر الأمم المتحدة للمياه 2023 لاستعراض منتصف المدة الشامل للعقد

في كانون الأول/ديسمبر 2020، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار [A/RES/75/212](#) الذي يوضح بالتفصيل الطرائق المعتمدة لعقد مؤتمر الأمم المتحدة للمياه 2023 والذي يتضمن استعراض منتصف المدة الشامل للعقد الدولي للعمل من أجل الماء. يسبق هذا المؤتمر اجتماعات تحضيرية إقليمية وعالمية.

وبحسب هذا القرار، يقم الأمين العام للأمم المتحدة خلال هذا المؤتمر تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ أهداف العقد، وتحديد التحديات والعقبات المحتملة في تحقيقها وكذلك السبل المبتكرة لدعم تنفيذها والتعجيل بإحراز التقدم فيها. كما ينص القرار على توجيه المؤتمر دعوة إلى الدول وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة لتعلن التزامات طوعية تسهم بها في تنفيذ أهداف العقد.

كذلك دعا المجلس الوزاري العربي للمياه في دورته الثالثة عشر الدول العربية إلى مشاركة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بدراسة حالة حول إجراءات وطنية رئيسية اتخذتها منذ انطلاق العقد الدولي للعمل من أجل الماء تظهر التزامها بأهداف المياه المتفق عليها دولياً، وذلك لإثراء التقرير الإقليمي لاستعراض منتصف المدة الشامل للعقد والذي سيقدّم لإعلام تقرير الأمين العام ولتقديمها خلال مؤتمر الأمم المتحدة للمياه 2023. (ق 239، د.ع (13) م.و.ع.م - 2021/11/18).

كذلك حددت حكومتا مملكة هولندا وطاجيكستان اللتان ستشاركان باستضافة مؤتمر الأمم المتحدة للمياه 2023، المواضيع التي يمكن أن تتمحور حولها التزامات الدول نحو تحقيق أهداف المياه المتفق عليها دولياً والتي تشمل ولكن لا تقتصر على: حشد الدعم، رفع مستوى الوعي، بناء القدرات، الاستثمار في البحث والعلم، مشاركة البيانات، الشراكات، تطوير وتوسيع نطاق الاستثمارات في قطاع المياه والحفاظ.

وفي إطار التحضيرات الإقليمية لمؤتمر الأمم المتحدة للمياه 2023 تم عقد الاجتماع التحضيري الإقليمي العربي لاستعراض منتصف المدة الشامل للعقد الدولي للعمل من أجل الماء في بيروت في 18 و19 أيار/مايو 2022. خلال هذا الاجتماع عرض عدد من الدول التزاماته الطوعية لتسريع تحقيق أهداف العقد الدولي للعمل من أجل الماء وتم الاتفاق على إعطاء الدول فرصة إضافية لمشاركة الاسكوا بالتزاماتها الطوعية من خلال استبيان يعمم على الدول.

وبناءً عليه، نطلب من الدول العربية، التكرم بملء الاستبان المرفق وتزويدنا بمعلومات عن أهم الاستراتيجيات والإنجازات التي حققتها خلال النصف الأول من العقد (2018-2022) والتحديات التي تواجهها في قطاع المياه والتي تمنعها من تحقيق أهدافها واحتياجاتها لتخطي التحديات، والمبادرات والخطط التي وضعتها للنصف الثاني من العقد (2023-2028)، بالإضافة إلى تقديم التزام طوعي يساعد في تسريع تحقيق أهداف العقد الدولي للعمل من أجل الماء في نطاقها.

الدولة: ليبيا	
الاسم: المختار الفيتوري راضي سالم	نقطة الاتصال:
الوظيفة: مدير مكتب الاستراتيجيات المائية - وزارة الموارد المائية	
الهاتف:	
البريد الإلكتروني: mfradi2004@yahoo.com	

الاستراتيجية/ الاستراتيجيات المتعلقة بقطاع المياه	
<ul style="list-style-type: none"> الإستراتيجية الوطنية لإدارة الموارد المائية (2000-2025) الإستراتيجية لقطاع المياه والصرف الصحي والكهرباء والغاز ومؤسساتهم (2007) الإستراتيجية الوطنية للأمن المائي (2015 - 2050) 	
اهم الانجازات (2018-2022)	
<ul style="list-style-type: none"> خطة النهوض الخماسية لقطاع المياه في ليبيا (2020-2024) تحديد إستراتيجية المياه في ليبيا القضايا والخيارات (2020-2050) 	
اهم التحديات	
<ul style="list-style-type: none"> عدم إمكانية توفير التمويلات المطلوبة لتنفيذ الخطة بسبب الحالة الاقتصادية الحرجة للبلاد ككل وتنافس القطاعات على التمويلات المتاحة. عدم القدرة على تنفيذ المشروعات حتى بافتراض توفر التمويلات بسبب عدم وجود وسائل التنفيذ وأهمها المقاولون والمواد. عدم وجود مخططات في عدد من التجمعات السكنية القائمة. وعدم تطابق المخططات المعتمدة مع ما هو موجود في الواقع ما أدى الى عدم البدء في هذه المشاريع وتأخر تنفيذها عدم عودة الشركات المنفذة المتعاقدة معها الجهات لاستكمال تنفيذ المشاريع بسبب الوضع الأمني . 	
اهم الاحتياجات	
<ol style="list-style-type: none"> 1- تشكيل لجنة وزارية لمتابعة تنفيذ الخطط المتعلقة بقطاع المياه والصرف الصحي . 2- تبني الخطط من احدى الوزارات او الهيئات والمؤسسات لتنفيذها. 3- توفير التمويلات المطلوبة حسب البرنامج السنوي للخطط. 	
المبادرات والخطط (2022-2028)	
<ul style="list-style-type: none"> تنفيذ الخطة المتعلقة بالنهوض بقطاع المياه 2020 - 2024 استكمال مشاريع المياه والصرف الصحي والبنية التحتية لها مع كافة المرافق 	
الالتزامات الطوعية	



- المساهمة في كافة الالتزامات المتعلقة بقطاع المياه والصرف الصحي
- المشاركة في كافة الأنشطة المتعلقة بالقطاع محليا واقليميا ودوليا
- التعاون مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين المعنيين بالتنمية المستدامة لتحقيق اهداف الالفية

مبادرات والتزامات مصر



Arab Republic of Egypt
Ministry of Water Resources and Irrigation

Water Strategy in Egypt

Dr. Ragab Abdel Azim

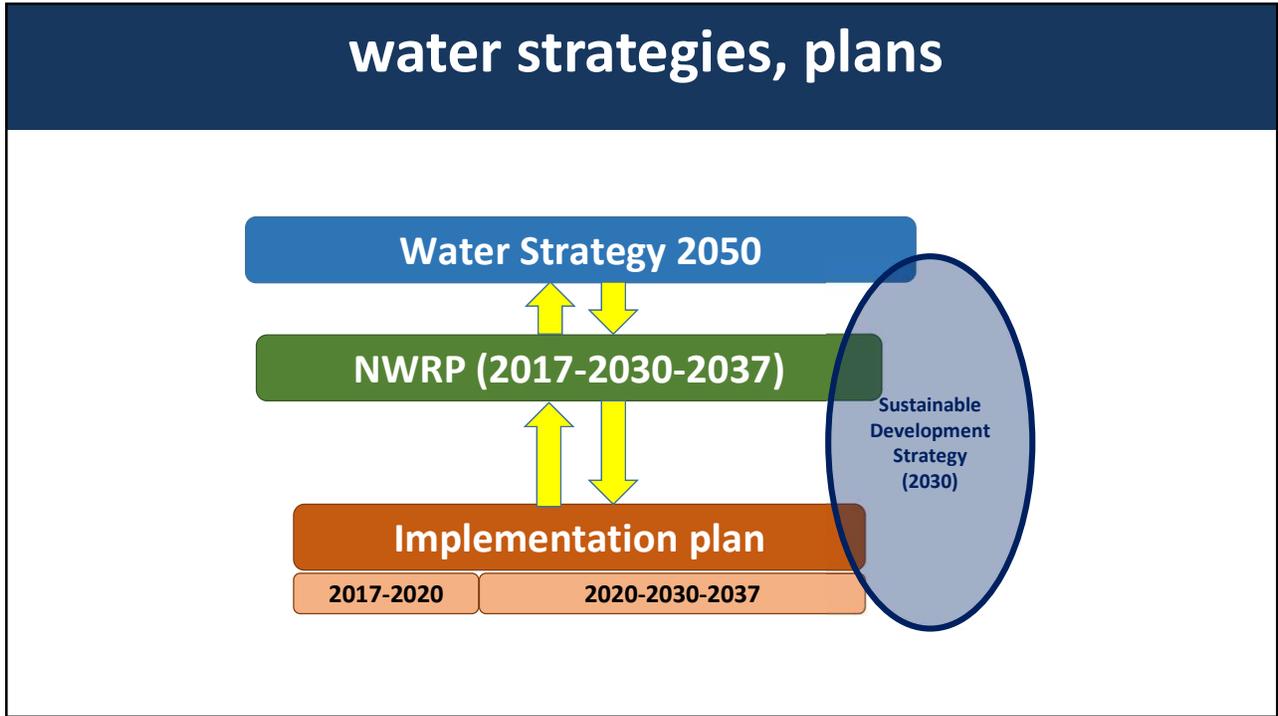
First Undersecretary, MWRI

1

Water Challenges

- **Population growth**
- **Limited water resources (water scarcity)**
- **97% of renewable water resources originates outside the borders**
- **Impact of uncoordinated projects in Upper Nile countries**
- **Increase in water demand**
- **Increase in food gap**
- **Aging of canal networks and infrastructures**
- **Water quality issues**
- **Impact of climate change**

2



3



4

National Program: Enhancing Water Quality and Reuse of water

- ❑ 500 intermediate drainage reuse pump stations constructed
- ❑ 4 mega project
 - **completed**
 - Treatment of Mahsama drain (10 Billion LE
 - Treatment of Bahr El Baqar drain (20 Billion LE
 - **On-going:**
 - Enhancing water Quality in Ketchner Drain in Middle Delta (447 million EU)
 - construction of west Delta treatment plant (60 Billion)



5

The National Program: Rehabilitation of Canal system and Water Structures

- ❑ **Started in 2020**
- ❑ **Target:** rehabilitation of 20000 km of branch canals
- ❑ **Cost:** 80 billion Egyptian Pound
- ❑ **Completed:** 5000 km
- ❑ **Impact:**
 - Improve water allocation and conveyance efficiency
 - Increase the agricultural production
 - Positive environmental impact
 - Create jobs for villagers during the project construction period... "**Decent Life Initiative**"



6

The National program: **on-farm Irrigation improvement and Modernization**

- ❑ A joint plan was set-up between the two ministries; MWRI and MALR
- ❑ Target: 3.7 million feddans in old lands mostly sugar-cane areas, Horticultural areas
- ❑ Funding:
 - farmers get a loan without interest
 - recovered over 10 years
 - One year grace period
- ❑ MWRI helped farmers with advice, extension fields, awareness program, competitions,..
- ❑ Impact:
 - face water scarcity
 - increase in productivity by about 30%
 - rationalize farming inputs such as fertilizers.
 - Job creation
 - Contribute to “**Decent Life Initiative**”

7

National Campaign on Modern Irrigation **Farmer-to-Farmer dialogue**

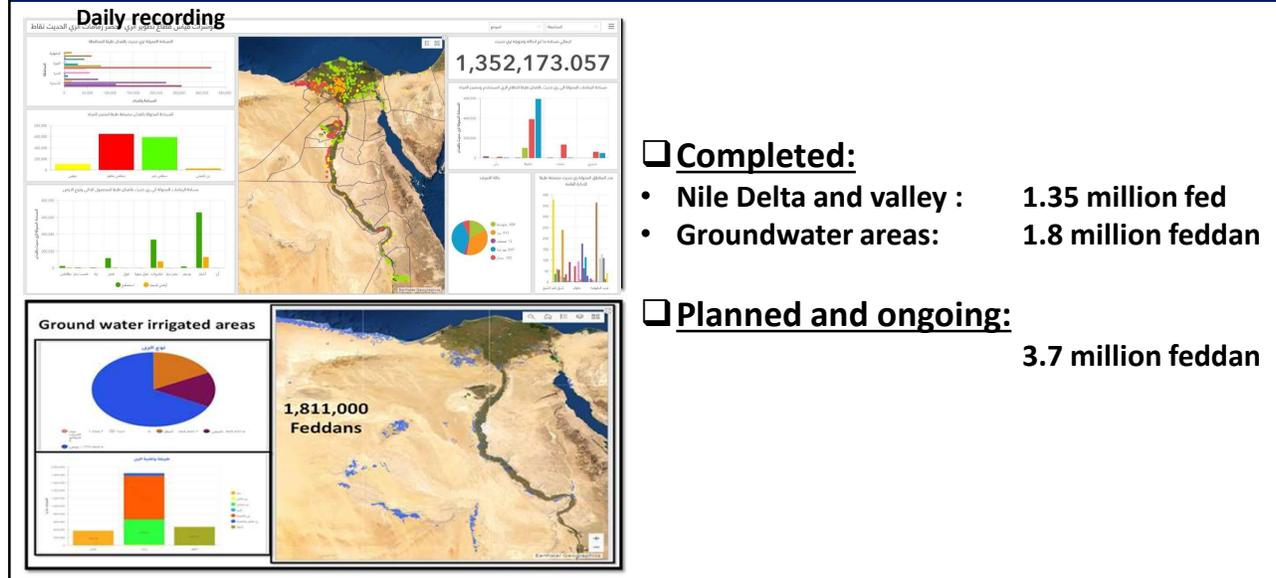


Capacity building



8

Modern Irrigation



9

The National Program: Desalination

- an ambitious program for desalination (through Coordination with Ministry of housing)
- Joint policies to cope with water scarcity included:
 - All new cities and communities along the sea coast will depend on sea water desalination to meet municipal requirements
- Progress
 - Completed: 81 plants>> 0.913 MCM/day
 - On-going: 11 plants>> 0.465 MCM/day
 - 2050 plan: to produce.....>> 6.4 MCM/day

10

Use of Solar Energy in Water Management

- ☐ All Diesel groundwater wells (428 wells) are being changed to be operated by solar energy
 - Completed: 196 wells
 - On-going: 96 wells
 - Plan: 136 wells
- ☐ Pilot areas were conducted to introduce solar pumps for Farmers Mesqas(ditches) in Nile Delta and valley **4 plants**



13

Enabling Environment



Institutional/
Regulatory
framework

**New Law
issued in
October 2021**



awareness
raising

**CWW
TV/seminars**



capacity
development

Training centers



introduce
technologies

- **Telemetry system
for water
monitoring**
- **Smart irrigation**
- **Forecast Center**

14

Big Challenge!!!

Uncoordinated interventions and projects in upstream countries affects dramatically the SDGs achievement



15

التزامات البلدان لتسريع تحقيق أهداف العقد الدولي للعمل من أجل الماء

مؤتمر الأمم المتحدة للمياه 2023 لاستعراض منتصف المدة الشامل للعقد

في كانون الأول/ديسمبر 2020، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار [A / RES / 75/212](#) الذي يوضح بالتفصيل الطرائق المعتمدة لعقد مؤتمر الأمم المتحدة للمياه 2023 والذي يتضمن استعراض منتصف المدة الشامل للعقد الدولي للعمل من أجل الماء. يسبق هذا المؤتمر اجتماعات تحضيرية إقليمية وعالمية.

وبحسب هذا القرار، يقدم الأمين العام للأمم المتحدة خلال هذا المؤتمر تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ أهداف العقد، وتحديد التحديات والعقبات المحتملة في تحقيقها وكذلك السبل المبتكرة لدعم تنفيذها والتعجيل بإحراز التقدم فيها. كما ينص القرار على توجيه المؤتمر دعوة إلى الدول وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة لتعلن التزامات طوعية تسهم بها في تنفيذ أهداف العقد.

كذلك دعا المجلس الوزاري العربي للمياه في دورته الثالثة عشر الدول العربية إلى مشاركة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بدراسة حالة حول إجراءات وطنية رئيسية اتخذتها منذ انطلاق العقد الدولي للعمل من أجل الماء تظهر التزامها بأهداف المياه المتفق عليها دولياً، وذلك لإثراء التقرير الإقليمي لاستعراض منتصف المدة الشامل للعقد والذي سيقدّم لإعلام تقرير الأمين العام ولتقديمها خلال مؤتمر الأمم المتحدة للمياه 2023. (ق 239، د.ع (13) م.و.ع.م - 2021/11/18).

كذلك حددت حكومتا مملكة هولندا وطاجيكستان اللتان ستشاركان باستضافة مؤتمر الأمم المتحدة للمياه 2023، المواضيع التي يمكن أن تتمحور حولها التزامات الدول نحو تحقيق أهداف المياه المتفق عليها دولياً والتي تشمل ولكن لا تقتصر على: حشد الدعم، رفع مستوى الوعي، بناء القدرات، الاستثمار في البحث والعلم، مشاركة البيانات، الشراكات، تطوير وتوسيع نطاق الاستثمارات في قطاع المياه والحفاظ.

وفي إطار التحضيرات الإقليمية لمؤتمر الأمم المتحدة للمياه 2023 تم عقد الاجتماع التحضيري الإقليمي العربي لاستعراض منتصف المدة الشامل للعقد الدولي للعمل من أجل الماء في بيروت في 18 و19 أيار/مايو 2022. خلال هذا الاجتماع عرض عدد من الدول التزاماته الطوعية لتسريع تحقيق أهداف العقد الدولي للعمل من أجل الماء وتم الاتفاق على إعطاء الدول فرصة إضافية لمشاركة الاسكوا بالتزاماتها الطوعية من خلال استبيان يعمم على الدول.

وبناءً عليه، نطلب من الدول العربية، التكرم بملء الاستبيان المرفق وترويدنا بمعلومات عن أهم الاستراتيجيات والإنجازات التي حققتها خلال النصف الأول من العقد (2018-2022) والتحديات التي تواجهها في قطاع المياه والتي تمنعها من تحقيق أهدافها واحتياجاتها لتخطي التحديات، والمبادرات والخطط التي وضعتها للنصف الثاني من العقد (2023-2028)، بالإضافة إلى تقديم التزام طوعي يساعد في تسريع تحقيق أهداف العقد الدولي للعمل من أجل الماء في نطاقها.

الدولة: مصر	
الاسم: دكتورة/ إيمان سيد أحمد سليمان	نقطة الاتصال:
الوظيفة: رئيس قطاع التخطيط - وزارة الموارد المائية والري	
الهاتف:	
البريد الإلكتروني: eman_sayed@hotmail.com	

<p>الاستراتيجية/ الاستراتيجيات المتعلقة بقطاع المياه</p> <ul style="list-style-type: none"> • استراتيجية تنمية وإدارة الموارد المائية حتى عام 2050 . • استراتيجية التنمية المستدامة 2030 . • استراتيجية التغيرات المناخية حتى عام 2050 .
<p>اهم الانجازات (2018-2022)</p> <p>المحور الأول: تحسين نوعية المياه</p> <ul style="list-style-type: none"> • التوسع في مشروعات إعادة استخدام مياه الصرف الزراعي والصحي المعالج للمساهمة في الوفاء بالاحتياجات المائية لقطاع الزراعة وتقليل العجز المائي، وتشمل هذه المشروعات: ➡ مشروع محطة معالجة بحر البقر لمعالجة 5,6 مليون م³/يوم مياه من مصرف بحر البقر (تم النهو في سبتمبر 2021) ➡ مشروع محطة مصرف المحسمة والذي يعتبر نموذج للمشروعات الرائدة في إعادة استخدام المياه حيث يهدف إلي معالجة مايقرب من مليون متر مكعب من مياه مصرف المحسمة (تم النهو في ابريل 2020). ➡ إنشاء محطة معالجة لمياه الصرف بغرب الدلتا بطاقة 7,5 مليون م³/يوم (من المقرر النهو في منتصف 2023). ➡ تأهيل جميع محطات معالجة مياه الصرف الصحي وكذا معالجة مياه الصرف الصناعي على مصرف كتشنر بوسط الدلتا لتحسين نوعية المياه به من خلال قرض ومنحة من بنك الاعمار الاوربي (جارى العمل به) • زيادة نسبة التغطية بخدمات الصرف الصحي في الريف إلي 40% وفي الحضر إلي 96% حتي عام 2021.
<p>المحور الثاني: ترشيد الاستخدامات المائية</p> <ul style="list-style-type: none"> • تنفيذ مشروع تأهيل وتبطين الترع والذي يهدف إلي ترشيد استخدامات المياه وتعظيم العائد من وحدة المياه حيث يستهدف المشروع تأهيل 20 الف كيلومتر بحلول منتصف عام 2024، تم الانتهاء من تأهيل 5500 كم حتي تاريخه. • التوسع في استخدام نظم الري الحديث (الري بالرش - الري بالتنقيط) كأحد سبل تطبيق الممارسات الإيجابية لتوفير المياه، حيث تستهدف الخطة التنفيذية التحول إلي نظم الري الحديث في مساحة 3,7 مليون فدان بحلول عام 2025. تم الانتهاء من تحويل حوالي 1,4 مليون فدان حتي تاريخه.

- تم إنشاء وإحلال شبكات الصرف المغطى في زمام 680 ألف فدان وتوسيع وتعميق المصارف المكشوفة وإنشاء الأعمال الصناعية عليها بهدف الحفاظ على مستويات الملوحة وزيادة الإنتاجية (مكافحة للتصحر).
- تم إنشاء وإحلال وتجديد وصيانة عدد (7806) من القناطر والمنشآت الصناعية (أفام - حجوزات - سحارات - كبارى - محطات رفع) على الترع ومجرى نهر النيل ومن أهم تلك المنشآت قناطر أسبوط الجديدة والتي تعمل على توفير الاحتياجات المائية لمساحة 1,650 مليون فدان.
- رفع كفاءة شبكة نقل وتوزيع مياه الشرب إلي 71,6%.

المحور الثالث : تنمية الموارد المائية

- تم تنفيذ عدد (1150) منشأ للحماية من أخطار السيول تشمل (سدود - بحيرات صناعية - خزانات أرضية - حواجز توجيه - جسور حماية - قنوات صناعية...) بسعة تخزينية قدرها 291 مليون م3.
- زيادة كمية مياه التحلية من 352 مليون م3 عام 2018 إلي 380 مليون م3 لعام 2021.
- التوسع في استخدام الطاقة الشمسية لتشغيل آبار المياه الجوفية حيث تم تجهيز عدد 297 بئر بالطاقة الشمسية.

المحور الرابع : تهيئة البيئة الملائمة للإدارة المتكاملة

- إصدار قانون الري والصرف للموارد المياه والذي يشمل جميع القضايا ذات الصلة والتي تهدف إلى تحسين استخدام المياه وحماية البيئة وجودة المياه في جميع المسطحات المائية حيث سيساعد هذا القانون في التغلب علي القصور في القوانين واللوائح الحالية وسيؤدي إلى تحقيق أهداف الإدارة المتكاملة للموارد المائية.
- رفع كفاءة القدرات المهنية للعاملين في مجال الادارة المتكاملة للمياه (دورات تدريبية – ورش عمل ...).
- استخدام التكنولوجيات الحديثة في إدارة الموارد المائية والري (التليمترى – وحدة الإنذار المبكر- الري الذكي ..).
- دعم آليات وهياكل التنسيق بين جهات إدارة المياه علي المستوى القومي ومستوي المحافظات.
- التنسيق مع الوزارات المعنية وجهات التمويل المختلفة لدعم مشروعات المياه فنياً ومالياً .
- العمل علي نمو الوعي العام بقضايا المياه لترشيد الاستخدامات المائية في مجال الزراعة والشرب والصناعة من خلال حملات التوعية علي مستوى (الجامعات – المساجد- الكنائس- المدارس- ...)
- دعم التكنولوجيات الحديثة الموفرة للمياه سواء من (قطاع عام- خاص) من خلال عرض تجاربهم في أسبوع القاهرة للمياه .
- نجحت وزارة الموارد المائية في تصنيع جهاز يدوي لقياس درجة رطوبة التربة وتحديد مدى احتياجها للمياه ، حيث أن الوصول لنسبة الرطوبة المثلى فى التربة يحقق أعلى إنتاجية للنبات.

برنامج حماية السواحل والمنشآت والتكيف مع التغيرات المناخية

- تنفيذ مشروع رائد لحماية الشواطئ المصرية وكذلك الحماية من ارتفاع منسوب سطح البحر في دلتا نهر النيل والساحل الشمالي ضمن مشروع تعزيز التكيف مع التغيرات المناخية ، الممول بمنحة من صندوق المناخ الأخضر.
- تم تنفيذ أعمال حماية للشواطئ بطول 79 كم وتم اكتساب مساحة 900 ألف م² في الفترة من 2018 حتى عام 2022.

اهم التحديات

- محدودية الموارد المائية.
- التغيرات المناخية .
- الزيادة المتنامية في عدد السكان.
- نقص التمويل والاستثمارات الموجهة لقطاع المياه.
- ارتفاع التكلفة المطلوبة للتكنولوجيات الحديثة.
- ارتفاع تكاليف استيراد المحاصيل الغذائية وازدياد الفجوة الغذائية.
- عدم الوصول الي اتفاق عادل وملزم لمليء و لتشغيل سد النهضة .
- انتشار الأوبئة والأزمات العالمية.

اهم الاحتياجات (المقصود احتياجات من المجتمع الدولي للمساهمة في دفع التقدم المطلوب لتحقيق الأهداف الأممية)

- توافر التمويل المستدام والفعال للتكيف مع التغيرات المناخية بقطاع المياه .
- توفير التمويل اللازم لدعم القدرات البشرية والمؤسسية في مجال الإدارة المتكاملة للمياه.
- اقرار وتفعيل الأطر التشريعية الدولية المتعلقة بإدارة المياه.
- قيام دول منابع الأنهار باحترام القوانين الدولية والتنسيق مع دول المصب في حالة إقامة مشروعات بها.

المبادرات والخطط (2022-2028)

- ❖ الخطة القومية الثانية للموارد المائية (2017-2037) والتي تهدف إلي تحقيق "الأمن المائي للجميع" وذلك بمشاركة كافة الجهات المعنية بأمور إدارة المياه بتكلفة مقدرة ب 50 مليار دولار قابلة للزيادة نتيجة لزيادة معدلات التنفيذ ، وتشتمل محاور الخطة القومية للموارد المائية (2017-2037) علي:-
 - تحسين نوعية المياه لزيادة فرص إعادة الإستخدام .
 - ترشيد الاستخدامات المائية.
 - تنمية الموارد المائية .
 - تهيئة البيئة الملائمة للإدارة المتكاملة للمياه .

المبادرات

- ❖ مبادرة تطوير قرى الريف المصرى "حياة كريمة" .
- ❖ المبادرة القومية لتطوير الري والتحول إلى الري الحديث .
- ❖ مبادرة تأهيل منشآت الري.
- ❖ أسبوع القاهرة للمياه والذي يعقد سنوياً للتعريف بأهم قضايا المياه .

الالتزامات الطوعية (2023-2028)

- اصدار التشريعات المطلوبة لتطبيق نظم الادارة المتكاملة وتفعيل المشاركة المجتمعية لتحسين ادارة المياه (تم اصدار قانون الموارد المائية رقم 147 لسنة 2021).
- ادخال استخدام التكنولوجيا فى ادارة المياه (قامت الوزارة بتطوير نظم التليمترى وقواعد البيانات وصور الاقمار الصناعية والرى الذكى).
- نشر الوعى المائى من خلال حملات التوعية بين الفلاحين ومستخدمى المياه فى جميع القطاعات.
- الإنتهاء من تأهيل حوالي 5 ألف كيلومتر من الترع بحلول عام 2025.
- استكمال خطة التحول الي الري الحديث.
- التوسع في تحويل الابار لاستخدام الطاقة الشمسية.
- استكمال الاصلاحات الهيكلية في مجال الإدارة المتكاملة للموارد المائية.

مبادرات والتزامات المغرب

استعراض منتصف المدة الشامل للعقد الدولي للعمل من أجل الماء

الأسكوا بيروت، 18-19 مايو 2022

مداخلة السيد سليمان قيشوح

وزارة التجهيز والماء بالمملكة المغربية

في الجلسة الثامنة المخصصة للالتزامات ومبادرات وطنية وإقليمية

الخميس 19 ماي 2022

حضرات السيدات والسادة المحترمين،

أود في البداية أن أشكر الأسكوا لحسن تنظيم هذا اللقاء المهم والمتعلق باستعراض منتصف المدة الشامل للعقد الدولي للعمل من أجل الماء وهو الموضوع الذي يكتسي أهمية بالغة ويدخل في صلب اهتمامات المغرب، بالنظر إلى التحديات التي يطرحها تدبير الموارد المائية ومواكبة التطور الاقتصادي والاجتماعي وكذا ضمان الأمن المائي والغذائي في ظل التغير المناخي.

يعتبر المغرب، بحكم موقعه الجغرافي، من بين الدول التي تتسم بمحدودية موارده المائية وهشاشتها حيال التغيرات المناخية، إذ يتميز المغرب بمناخ جاف إلى شبه جاف مع تباين توزيع التساقطات المطرية في المكان، حيث تتمركز في المناطق الشمالية الغربية، بالإضافة إلى عدم انتظامها في الزمان حيث تتعاقب فترات ممطرة وفترات جفاف طويلة.

وحسب آخر الدراسات والمعطيات المتوفرة، يقدر حجم الموارد المائية الطبيعية بالمغرب بحوالي 22 مليار م³، أي ما يعادل 606 م³ للفرد في السنة. ويرتقب أن ينخفض هذا المعدل إلى ما دون 560 م³ للفرد في السنة في أفق سنة 2030 بفعل التزايد السكاني. ومن الممكن أن تتفاقم هذه الوضعية في المستقبل بفعل انخفاض الواردات من المياه نتيجة تغير المناخ.

وفي ظل هذا الوضع المتسم بندرة المياه، انتهج المغرب سياسة تعتمد على التخطيط الاستباقي، وسياسة البرامج الطموحة، بالموازاة مع وضع إطار قانوني ومؤسسي لخلق الظروف الملائمة للتدبير المستدام للموارد المائية.

ومن بين أهم أسباب نجاح السياسة المائية هو اعتمادها على مبادئ التدبير والتخطيط المندمج والتشاركي واللامركزي للموارد المائية، بالإضافة إلى منهجية التشاور والتنسيق المعتمدة في إنجاز المخططات والبرامج المتعلقة بقطاع الماء، وذلك في إطار هيئات استشارية وتنسيقية على الصعيدين الوطني والمحلي كالمجلس الأعلى للماء والمناخ، واللجنة الوزارية للماء، ومجلس الحوض المائي ولجن العمالات والأقاليم للماء،

وبفضل هذه السياسة المائية المتبعة أصبح المغرب يتوفر حاليا على رصيد مهم من المنشآت والتجهيزات المائية تتلخص في 149 سدا كبيرا بسعة إجمالية تفوق 19 مليار م³، و 9 محطات لتحلية مياه البحر بقدرة 147 مليون مكعب في السنة بالإضافة إلى آلاف الآبار والأثقاب لاستخراج المياه الجوفية، الشيء الذي مكن من تحسين الولوج إلى الماء الصالح للشرب وتلبية الحاجيات المائية الصناعية والسياحية وكذا تطوير الفلاحة السقوية على نطاق واسع في ظل ظروف صعبة تتسم بعدم انتظام التساقطات وتوالي فترات الجفاف.

وهكذا، وبفضل هذه الجهود، وصلت نسبة التزود بالماء الصالح للشرب في المجال الحضري ل 100% وذلك انطلاقا من منظومات مائية مستدامة، كما تم تعميم التزويد بالماء الشروب في العالم القروي الذي يعتبر أولوية أساسية، حيث انتقلت نسبة الولوج الى الماء الشروب من 14% سنة 1995 لتصل حاليا إلى 98%.

وبخصوص التطهير السائل فقد وصلت نسبة الربط بشبكات الصرف الصحي السائل 75 % بالوسط الحضري وحوالي 10 % بالوسط القروي كما بلغ عدد محطات معالجة المياه العادمة الحضرية 159 تمكن من معالجة 50 % من المياه العادمة الحضرية (70 % إذا ما أخذنا بعين الاعتبار منشآت صب المياه العادمة في البحر).

وبفضل البرنامج الوطني للاقتصاد في مياه السقي تم التحول من السقي الانجذابي وبالرش نحو السقي الموضوعي على مساحة 550000 هكتار.

ويتم حاليا تحيين مشروع المخطط الوطني للماء في إطار تشاوري وتشاركي مع جميع الفاعلين في القطاع والذي يحدد الأولويات الوطنية لمواجهة التحديات المستقبلية في مجال الماء خلال الثلاثين سنة القادمة والمتكون من مجموعة من الإجراءات في أفق 2050 والتي تركز أساسا على مبادئ التنمية المستدامة والعدالة والتضامن المجالي بين الأحواض المائية أخذا بعين الاعتبار ملاحظات جميع الفاعلين في القطاع وكذا توجهات النموذج التنموي الجديد وأثار التغير المناخي.

وبالموازاة مع مشروع المخطط الوطني للماء، يتم كذلك إعداد الصيغة المحينة لمشاريع المخططات التوجيهية للتهيئة المندمجة للموارد المائية على صعيد الأحواض المائية وبتشاور تام مع مختلف المتدخلين.

البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي 2020-2027

حضرات السيدات والسادة ؛

من أجل إعطاء دينامية جديدة للسياسة المائية ومواكبة التطور الاقتصادي والاجتماعي لبلادنا، وكذا البرامج والسياسات القطاعية، ومواجهة الخصاص في الماء، وإعطاء الأولوية لقضايا الماء تم إعداد البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي 2020-2027. بتشاور تام بين مختلف القطاعات المتدخلة في قطاع الماء.

وقد تم التوقيع على الاتفاقية الإطار لإنجاز هذا البرنامج، في يناير 2020 والتي تحدد شروط وكيفية تنفيذ وتمويل إنجاز هذا البرنامج، الرامي إلى دعم وتنويع مصادر التزويد بالماء الشروب، ومواكبة الطلب على هذا المصدر الثمين، وضمان الأمن المائي، والحد من آثار التغير المناخي.

وسيكلف تنزيل مضامين هذا البرنامج، والذي يعتبر كمرحلة أولى من المخطط الوطني للماء غلافًا ماليًا يبلغ 11 مليار دولار أمريكي. ويتكون البرنامج الوطني 2020-2027 من خمس محاور أساسية وهي كالتالي:

- **تطوير العرض المائي** من خلال بناء 20 سدًا كبيرًا، وبناء سدود صغيرة للتنمية المحلية، واللجوء الى تحلية مياه البحر، والربط بين الاحواض المائية، والتنقيب عن المياه الجوفية وتطوير منشآت التزويد بمياه الشرب؛
- **إدارة الطلب وتثمين الموارد المائية** من خلال مواصلة إنجاز برنامج التحويل إلى الري الموضوعي والتنمية المائية الزراعية والتقليص من ضياع الماء في شبكات نقل وتوزيع المياه؛
- **تقوية التزويد بالماء الصالح للشرب في المناطق القروية** من أجل تجاوز الإكراهات التي يعاني منها العالم القروي، وبغلاف مالي يقدر بحوالي 3 مليار دولار. ويرمي هذا المحور إلى تعميم التزويد بالماء الصالح للشرب بالوسط القروي وتأمينه عبر مشاريع

مهيكلة والقضاء على الهشاشة التي تعرفها بعض المناطق خصوصا خلال فترات الجفاف وذلك من خلال تسريع وتيرة إنجاز البرامج المسطرة من طرف مختلف المتدخلين.

● **إعادة استعمال المياه العادمة المعالجة**، في إطار البرنامج الوطني المندمج للتطهير السائل بالعالم الحضري والقروي وإعادة استعمال المياه العادمة المعالجة، عبر تعبئة 100 مليون متر مكعب سنويا في أفق سنة 2027 وذلك من خلال إنجاز 87 مشروعا، منها 22 مشروعا لسقي ملاعب الكولف. كما يهدف برنامج التطهير السائل المندمج إلى تجهيز مجموعة من المدن ومراكز الجماعات بالوسط القروي، من أجل الرفع من معدل الربط الى نسبة 90% وتقليص نسبة التلوث بأكثر من 80% بما فيها المدن الساحلية في أفق 2040؛

● **التواصل والتحسيس**. من خلال توعية مستعملي الماء وعموم المواطنين بضرورة الاقتصاد في استخدامه والرفع من مستوى إنتاجيته وتثمينه مع الحرص على إشراك هيئات المجتمع المدني، بهدف ترسيخ الوعي بأهمية الحفاظ على الموارد المائية لدى الجميع، خاصة الأجيال الصاعدة، عبر قنوات التواصل المباشرة وغير المباشرة وحملات التوعية والأنشطة المدرسية الموازية وتشجيع روح المبادرة وغيرها من الوسائل المتاحة

وبفضل عمل مختلف الشركاء يتم تفعيل وتنزيل مختلف إجراءات هذا البرنامج وفقا لما هو مخطط له وفي ظروف مرضية.

خاتمة

وهكذا ومن خلال ما سبق التطرق إليه يتضح التزام المغرب بالمضي بخطى حثيثة لتحقيق أهداف المياه المتفق عليها دوليا بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة وتحديد الهدف السادس المخصص للماء وذلك من خلال تنزيل وإنجاز إجراءات مختلف البرامج المسطرة.

مبادرات والتزامات موريتانيا

التزامات البلدان لتسريع تحقيق أهداف العقد الدولي للعمل من أجل الماء

مؤتمر الأمم المتحدة للمياه 2023 لاستعراض منتصف المدة الشامل للعقد

في كانون الأول/ديسمبر 2020، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار [A / RES / 75/212](#) الذي يوضح بالتفصيل الطرائق المعتمدة لعقد مؤتمر الأمم المتحدة للمياه 2023 والذي يتضمن استعراض منتصف المدة الشامل للعقد الدولي للعمل من أجل الماء. يسبق هذا المؤتمر اجتماعات تحضيرية إقليمية وعالمية.

وبحسب هذا القرار، يقدم الأمين العام للأمم المتحدة خلال هذا المؤتمر تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ أهداف العقد، وتحديد التحديات والعقبات المحتملة في تحقيقها وكذلك السبل المبتكرة لدعم تنفيذها والتعجيل بإحراز التقدم فيها. كما ينص القرار على توجيه المؤتمر دعوة إلى الدول وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة لتعلن التزامات طوعية تسهم بها في تنفيذ أهداف العقد.

كذلك دعا المجلس الوزاري العربي للمياه في دورته الثالثة عشر الدول العربية إلى مشاركة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بدراسة حالة حول إجراءات وطنية رئيسية اتخذتها منذ انطلاق العقد الدولي للعمل من أجل الماء تظهر التزامها بأهداف المياه المتفق عليها دولياً، وذلك لإثراء التقرير الإقليمي لاستعراض منتصف المدة الشامل للعقد والذي سيُقدّم لإعلام تقرير الأمين العام ولتقديمها خلال مؤتمر الأمم المتحدة للمياه 2023. (ق.ع.م. 239، د.ع (13) م.و.ع.م - 2021/11/18).

كذلك حددت حكومتا مملكة هولندا وطاجيكستان اللتان ستشاركان باستضافة مؤتمر الأمم المتحدة للمياه 2023، المواضيع التي يمكن أن تتمحور حولها التزامات الدول نحو تحقيق أهداف المياه المتفق عليها دولياً والتي تشمل ولكن لا تقتصر على: حشد الدعم، رفع مستوى الوعي، بناء القدرات، الاستثمار في البحث والعلم، مشاركة البيانات، الشراكات، تطوير وتوسيع نطاق الاستثمارات في قطاع المياه والحفاظ.

وفي إطار التحضيرات الإقليمية لمؤتمر الأمم المتحدة للمياه 2023 تمّ عقد الاجتماع التحضيري الإقليمي العربي لاستعراض منتصف المدة الشامل للعقد الدولي للعمل من أجل الماء في بيروت في 18 و19 أيار/مايو 2022. خلال هذا الاجتماع عرض عدد من الدول التزاماتها الطوعية لتسريع تحقيق أهداف العقد الدولي للعمل من أجل الماء وتم الاتفاق على إعطاء الدول فرصة إضافية لمشاركة الاسكوا بالتزاماتها الطوعية من خلال استبيان يعمم على الدول.

وبناءً عليه، نطلب من الدول العربية، التكرم بملء الاستبيان المرفق وتزويدنا بمعلومات عن أهم الاستراتيجيات والإنجازات التي حققتها خلال النصف الأول من العقد (2018-2022) والتحديات التي تواجهها في قطاع المياه والتي تمنعها من تحقيق أهدافها واحتياجاتها لتخطي التحديات، والمبادرات والخطط التي وضعتها للنصف الثاني من العقد (2023-2028)، بالإضافة إلى تقديم التزام طوعي يساعد في تسريع تحقيق أهداف العقد الدولي للعمل من أجل الماء في نطاقها.

الدولة:	
الاسم: لمهابه ولد بلال	نقطة الاتصال:
الوظيفة: مندوب وزارة الزراعة بولاية انواكشوط الجنوبية	
الهاتف:	
البريد الإلكتروني: lemhababellal1975@gmil.com	
1	

الاستراتيجية/ الاستراتيجيات المتعلقة بقطاع المياه	
<ul style="list-style-type: none"> • توفير المياه الصالحة للشرب عن طريق المياه الجوفية والتمتع من المياه السطحية • توفير مياه الري غير مشاريع ري الزراعة المناسبة • 	
اهم الانجازات (2022-2018)	
<ul style="list-style-type: none"> • انتهاء مشروع اظهر لتوفير المياه للمناطق الشرقية (ولايتي الحوض الشرقي والغربي • استغلال مياه نهر السينغال لزيادة كمية المياه للعاصمة انواكشوط • حفر مئات الآبار الارتوازية في الصحراء 	
اهم التحديات	
<ul style="list-style-type: none"> • ندرة المياه وسرعة تسربها وتبخرها • وعودة أماكن المياه الجوفية • توزيع السكان غير المتحانس غل رقعة جغرافية كبيرة 	
اهم الاحتياجات	
<ul style="list-style-type: none"> • الاستثمار في مجال المياه • جلب المعدات اللازمة • التكوين في مجال المياه وري المزارع 	
المبادرات والخطط (2028-2022)	
<ul style="list-style-type: none"> • مواصلة تنفيذ المشاريع الكبيرة • توسعة كشروع أفطوط الشرقي • شق قنوات للري مم نهر السينغال 	
الالتزامات الطوعية	
<ul style="list-style-type: none"> • توفير المياه الصالحة للشرب لمئات القرى الريفية • إنشاء السدود للمحافظة على مياه الأمطار • توفير مياه الري عبر مشاريع جديدة 	

مبادرات والتزامات اليمن

التزامات البلدان لتسريع تحقيق أهداف العقد الدولي للعمل من أجل الماء

مؤتمر الأمم المتحدة للمياه 2023 لاستعراض منتصف المدة الشامل للعقد

في كانون الأول/ديسمبر 2020، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار [A / RES / 75/212](#) الذي يوضح بالتفصيل الطرائق المعتمدة لعقد مؤتمر الأمم المتحدة للمياه 2023 والذي يتضمّن استعراض منتصف المدة الشامل للعقد الدولي للعمل من أجل الماء. يسبق هذا المؤتمر اجتماعات تحضيرية إقليمية وعالمية.

وبحسب هذا القرار، يقم الأمين العام للأمم المتحدة خلال هذا المؤتمر تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ أهداف العقد، وتحديد التحديات والعقبات المحتملة في تحقيقها وكذلك السبل المبتكرة لدعم تنفيذها والتعجيل بإحراز التقدم فيها. كما ينص القرار على توجيه المؤتمر دعوة إلى الدول وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة لتعلن التزامات طوعية تسهم بها في تنفيذ أهداف العقد.

كذلك دعا المجلس الوزاري العربي للمياه في [دورته الثالثة عشر](#) الدول العربية إلى مشاركة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بدراسة حالة حول إجراءات وطنية رئيسية اتخذتها منذ انطلاق العقد الدولي للعمل من أجل الماء تظهر التزامها بأهداف المياه المتفق عليها دولياً، وذلك لإثراء التقرير الإقليمي لاستعراض منتصف المدة الشامل للعقد والذي سيقدّم لإعلام تقرير الأمين العام ولتقديمها خلال مؤتمر الأمم المتحدة للمياه 2023. (ق 239، د.ع (13) م.و.ع م - 2021/11/18).

كذلك حددت حكومتا مملكة هولندا وطاجيكستان اللتان ستشاركان باستضافة مؤتمر الأمم المتحدة للمياه 2023، المواضيع التي يمكن أن تتمحور حولها التزامات الدول نحو تحقيق أهداف المياه المتفق عليها دولياً والتي تشمل ولكن لا تقتصر على: **حشد الدعم، رفع مستوى الوعي، بناء القدرات، الاستثمار في البحث والعلم، مشاركة البيانات، الشراكات، تطوير وتوسيع نطاق الاستثمارات في قطاع المياه والحفاظ.**

وفي إطار التحضيرات الإقليمية لمؤتمر الأمم المتحدة للمياه 2023 تم عقد [الاجتماع التحضيري الإقليمي العربي لاستعراض منتصف المدة الشامل للعقد الدولي للعمل من أجل الماء](#) في بيروت في 18 و19 أيار/مايو 2022. خلال هذا الاجتماع عرض عدد من الدول التزامات الطوعية لتسريع تحقيق أهداف العقد الدولي للعمل من أجل الماء وتم الاتفاق على إعطاء الدول فرصة إضافية لمشاركة الاسكوا بالتزاماتها الطوعية من خلال استبيان يعمم على الدول.

وبناءً عليه، نطلب من الدول العربية، التكرم بملء الاستبيان المرفق وتزويدنا بمعلومات عن أهم الاستراتيجيات والإنجازات التي حققتها خلال النصف الأول من العقد (2018-2022) والتحديات التي تواجهها في قطاع المياه والتي تمنعها من تحقيق أهدافها واحتياجاتها لتخطي التحديات، والمبادرات والخطط التي وضعتها للنصف الثاني من العقد (2023-2028)، بالإضافة إلى تقديم التزام طوعي يساعد في تسريع تحقيق أهداف العقد الدولي للعمل من أجل الماء في نطاقها.

الدولة: الجمهورية اليمنية	
الاسم: المهندس ناصر محمد ناصر اليزيدي	نقطة الاتصال:
الوظيفة: مستشار وزير المياه والبيئة لشؤون الموارد المائية والبرامج والسياسات	
الهاتف:	
البريد الإلكتروني: yazyn21@gmail.com	

الاستراتيجية/ الاستراتيجيات المتعلقة بقطاع المياه	
<ul style="list-style-type: none"> الاستراتيجية الوطنية للمياه الاستراتيجية الوطنية لقطاع المياه والبرنامج الاستثماري سياسات الري ومساقط المياه الخطة التنفيذية لتفعيل لإعلان القاهرة 2019 حول التنسيق بين قطاعي الزراعة والمياه أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 	
اهم الانجازات (2018-2022)	
<ul style="list-style-type: none"> الحفاظ على مستوى مقبول (دعم الصمود) لخدمات المياه والصرف الصحي في المناطق الحضرية وخصوصا العاصمة المؤقتة تنفيذ بعض التدخلات والبرامج عبر الدعم الاتي من هنا وهناك كبرنامج لتحليل نوعية المياه في عدد من المناطق الريفية بما في ذلك تنفيذ العديد من التدخلات المخططة والطارئة (مشاريع مياه وصرف صحي صغيرة) في الكثير من المناطق الريفية إعادة تنظيم العمل في وزارة المياه والبيئة وقطاع المياه والبيئة بصورة عامة في ظروف إعادة التموضع في العاصمة المؤقتة وذلك للتخفيف من أثر تشتت الكادر والامكانيات وفقدان الترابط الإداري بين المناطق عقد العديد من برامج التدريب وورش العمل بالتعاون مع الشراء في الداخل والخارج الحفاظ على تواصل دائم مع المنظمات الدولية والإقليمية والعربية والعمل على مواكبة التطور بقدر ما تسمح به ظروف الحر والصراعات الداخلية 	
اهم التحديات	
<ul style="list-style-type: none"> زيادة نسب التغطية لخدمات المياه والصرف الصحي وفق جدول زمني يتواءم مع مؤشرات تحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة تفعيل القانون فيما يتعلق بحقوق المياه الجوفية وفق تخصيص وإعادة المياه على أسس عادلة ومستدامة إدخال موارد المياه غير التقليدية في دورة الاستخدام الاقتصادي للمياه (مياه تحلية وصرف صحي) زيادة الانتفاع من الامطار عن طريق حصاد مياه الامطار والتحكم بالسيول والفيضانات الموسمية تطوير حوكمة إدارة المياه وتعزيز القدرات المؤسسية في المستويات المركزية والمحلية بما في ذلك تطوير آليات التنسيق القطاعي وتفعيل المشاركة المجتمعية في إدارة الموارد المائية وحماية البيئة بناء شراكات متعددة Multistakeholders ، والعمل على رفع الوعي رسميا وشعبيا باتجاه تطوير مفاهيم ومواقف أكثر إيجابية إزاء الأهمية التي تستحقها المياه كاهم رافعة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية تطوير تطوير تقنيات التخلص الآمن من المخلفات السائلة والصلبة والغازية بما في ذلك الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة في إعادة استخدام او تدوير استخدام تلك المخلفات 	
اهم الاحتياجات	

- توفير التمويل اللازم ولو بالحد الأدنى، للمحافظة على مستوى مقبول من الخدمات والأنشطة المعتادة التي تقدمها هيئات ومؤسسات قطاع المياه والبيئة بما في ذلك خدمات المياه والصرف الصحي، وذلك في إطار برنامج زمني للخروج من حالة الطوارئ وإعادة توجيه خطط وموازنات ومشاريع التنمية الى الوضع الطبيعي
- تنمية القدرات المؤسسية ماديا وبشريا- وطنيا وعبر الاستفادة من الخبرات العربية- وبما يحسن كفاءة الأداء، وذلك يشمل التأهيل وإعادة التأهيل والتدريب، وتوسيع التوظيف الفعال للتكنولوجيا الحديثة، وتطوير آليات مؤسسية للمراقبة والتحليل والتقييم كادوات لازمة في عقلنة وضع أهداف التخطيط وترشيد التمويل ومن ثم قابلية للمتابعة والمساءلة، وبما يؤمن كفاءة وفعالية الأداء على أسس قابلة للقياس
- إعادة تفعيل ومواصلة الجهد باتجاه إنشاء مركز وطني خاص بإدارة واقتصاديات وعلوم المياه والبيئة ومن أجل توثيق وتبادل المعلومات والدراسات المائئية والبيئة

المبادرات والخطط (2022-2028)

- تحديث الاستراتيجية الوطنية لقطاع المياه والبرنامج الاستثمار والبحث عن مصادر تمويل جزئي أو كلي وفق ما تسمح به الظروف الميدانية.
- خطة في إطار مصفوفة شاملة لاحتياجات الحد الأدنى لخدمات المياه والصرف الصحي
- وضع برنامج لكيفية للخروج من ظروف الطوارئ التي فرضتها الحرب والعودة للوضع الطبيعي خلال الخمس سنوات القادمة بالتعاون مع البرنامج السعودي لعادة الاعمار
- إعداد رؤية وطنية لتحديد وإعادة تخصيص المياه بما يتوافق مع توجه مجلس وزراء المياه والزراعة العرب
- استكمال وحدة المناخ في الهيئة العامة لحماية البيئة لرصد وتقييم أثر التغيرات المناخية

الالتزامات الطوعية

- إعادة تفعيل البرامج والأنشطة التي كانت تقوم بها هيئات ومؤسسات القطاع قبل الحرب وعلى الأخص برامج وانشطة الهيئة العامة للموارد المائية
- توسيع مهام الهيئة العامة لمشاريع مياه الريف لتشمل خدمات الصرف الصحي
- تقييم إمكانية تنفيذ غايات وأهداف ومؤشرات الهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة